أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني

أستاذ دكتور

علاء إسماعيل الحمزاوي

قسم اللغة العربية بكلية الآداب . جامعة المنيا

مقدمـة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد

فهذا البحث يتناول بالوصف والتحليل "***أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني*** "[1] دراسة تطبيقية على سورة البقرة من خلال كتاب " ***منار الهدى في بيان الوقف والابتدا***" للأشموني[2].

---

[1] لعل نعت النحو بالصناعة مرده أنه علم ذو أصول وقواعد محكمة متقنة، فالصناعة إحكام وإتقان، ومنه قوله تعالى: (صنع الله الذي أتقن كل شيء)، أو على حد تعبير د.تمام حسان "لأنه تتوافر فيه خصائص العلم المضبوط: الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد" (الأصول 60 : 64)، ونعت النحو بالصناعة وفقا لهذا التفسير أمر يصعب التسليم به، ويحتاج إلى نقاش، والمصطلح معروف عند القدماء، يقولون: (صناعة النحو) و(صنعة النحو) و(الصناعة النحوية)، وممن استخدموا هذه المصطلحات ابن جني في تفسير قولهم (زيد قام)؛ يقول: "فربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في *الصنعة* كما أنه فاعل في المعنى". (الخصائص 280/1) ويقول: "ولو كان الفاعل *الصناعي* هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول: مررت برجلٌ يقرأ" (المحتسب 230/1) وابن مضاء في قوله: "إن النحويين قد وضعوا *صناعة* النحو لحفظ كلام العرب من اللحن" (الرد على النحاة 80) وابن هشام في حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها؛ حيث ذكر منها "أن يُراعى ما يقتضيه ظاهر *الصناعة* ولا يراعي المعنى" (مغني اللبيب 259/2) والسيوطي في قوله: "النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد" (الاقتراح 128)، والسجاوندي في قوله: "وذكرت بعض الاختلاف لئلا يخلو الكتاب من أقاويل *صنعة* النحو" (علل الوقوف 144/1). أما المقصود بـ(الاقتضاء الدلالي) فهو ما يقتضيه المعنى المقصود من الآيات قراءة ووقفا وإعرابا وتأويلا، ولا يقبل معنىً آخرَ يتناقض معه.

[2] الأشموني هو أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني من علماء القرن الحادي عشر، غير شارح الألفية فالآخر هو علي بن محمد بن عيسى الأشموني من علماء القرن العاشر. انظر: منار الهدى وحاشية الصبان، وللمزيد: الزركلي: الأعلام 10/5، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين 275/1 و521/2 ويوسف سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعرّبة 452/1

وقد دفعني إلى هذه الدراسة أني سمعت ثلاث آيات قرئت من كبار القراء المصريين بشكل غير مألوف . سأعرض لها لاحقا . فأثار أمرها في ذهني جملة تساؤلات أهمها: الوقف أَتوقيفي هو كالقراءات أم اجتهادي من القرّاء والعلماء؟ وإذا كان اجتهاديا فهل مردُّه المعنى والإعراب، وبالتالي فالوقف مبني عليهما؟ أم أن الوقف هو الذي يؤثر في المعنى والإعراب؟ أَمِنْ حق القارئ أن يقف ويبدأ كيفما يشاء، وعلى وَقْفِه يتحددُ المعنى والإعرابُ أم هو ملتزم في ذلك بمقتضى المعنى وصناعة النحو؟ وهل يمكن أن يتعارض المعنى المقتضَى مع الصناعة النحوية في الجمل القرآنية؟ وهل استقامت مفاهيم الوقوف في تطبيقاتها على القرآن؟ وما معايير ضبط الوقوف؟.

ومن هنا كانت هذه الدراسة في محاولة من الباحث للإبانة عن إجابات هذه الأسئلة، وقد اخترت كتاب (**منار الهدى**) نموذجا للتطبيق؛ لأن الأشموني هو الذي أثار في ذهني هذه التساؤلات، فدعاني إلى دراسة هذا الموضوع؛ بالإضافة إلى التعرف على موقفه وتعليله لأنواع الوقف، فضلا عن أنه من المتأخرين الذين جمعوا جهود سابقيهم، مفيدين منهم ومضيفين إليهم؛ ولذا فهو أورد مجموعة من الوقوف المتنوعة التي لم ترد في مؤلفات سابقيه، وأعتقد أنها وقوف مفترضة منه.

وبعد قراءة متأنية لكتاب (**منار الهدى**) رأيت أن تقتصر الدراسة على سورة البقرة؛ لأنها أكبر سور القرآن من حيث عدد الآيات، وبالتالي فهي أوسع وأشمل في عدد الوقوف وتنوعها، وهي تشتمل على جميع أنواع الوقوف القرآنية التي نص عليها العلماء، كما رأيت أن توزَّع الدراسة على ثلاثة مباحث:

. المبحث الأول: العلاقة بين النحو والمعنى.
. المبحث الثاني: الوقف القرآني: مفهومه وأنواعه.
. المبحث الثالث: الوقوف في سورة البقرة.
. خاتمة: تضم أهم ما تنتهي إليه الدراسة من نتائج، وهي تمثل وجهة نظر الباحث، ومن ثم فهي خاضعة للقبول والرفض.

وقد اقتصرنا على الوقوف الأربعة التي أجمع عليها جلّ علماء الوقف والابتداء، والتي يمكن أن تضم تحتها بقية الوقوف، وهي (التام والكافي والحسن والقبيح)، كما اقتصرنا على عدة نماذج من سورة البقرة اخترناها بعناية؛ تجنبا للتكرار، فالنماذج المختارة تمثل جميع الآيات التي تنوعت فيها الوقوف وفقا لمعايير الأشموني، وفي ضوء تلك النماذج نحاول أن نجيب عن تساؤل آخر مطروح : هل التزم الأشموني أثناء التطبيق بمفاهيم الوقوف التي أرساها في مطلع كتابه؟ وما مدى التزامه؟ وهل توافقت آراؤه وتحليلاته النحوية مع قواعد النحاة؟

تمهيــد

سبق القول بأن الدافع إلى هذه الدراسة أني سمعت ثلاث آيات قرئت من كبار القراء المصريين بشكل غير مألوف؛ فأثار هذا الأمر في ذهني التساؤلات التي سبق طرحها، أما الآيات الثلاث فإحداها قوله تعالى: {قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ . مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً}المائدة32 فالوقف المألوف على (النادمين)؛ لأنه رأس آية، والبدء بـ(من أجل ذلك كتبنا)، والمعنى النحوي أن (من أجل ذلك) متعلق بـ(كتبنا)، والمعنى الدلالي أن من أجل قتل قابيل أخيه هابيل كتبنا على بني إسرائيل .. إلى آخر الآية، لكن القارئ وصل (النادمين) بما بعدها، ووقف على (ذلك)، ثم بدأ (كتبنا على بني إسرائيل)، والمعنى النحوي أنه علّق شبه الجملة بما قبله، والمعنى الدلالي أن من أجل جهل قابيل كيفية دفن أخيه أصبح من النادمين. ثم أردت أن أستوثق من مصادر الوقف والابتداء صحة هذا الوقف، فوجدت ابن الأنباري ينعته بأنه وقف جائز[1]، ونقل النحاس عن نافع أنه وقف تام، ثم وصفه بأنه خارج عن قول أهل التأويل[2]، ووصفه الأشموني بأنه وقف جائز، كما أن الوقف على (النادمين) جائز، وفسّر النص في ضوء الوقفين على النحو الذي ذكرناه[3].

أما الآية الثانية فهي قوله تعالى: (فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا القصص25)، فالقراءة المعتادة هي الوصل بين (تمشي) و(استحياء) و(قالت)، والوقف على (استحياء) مألوف وُصِف بأنه كاف، لكن

---

[1] انظر: إيضاح الوقف والابتداء 617

[2] انظر: القطع والائتناف 175

[3] انظر: منار الهدى في معرفة الوقف والابتداء 247 وانظر: فتح القدير للشوكاني 43/2

القارئ وقف على (تمشي) وابتدأ (على استحياء قالت)، والمعنى أن الاستحياء في القول لا في المشي؛ لأن شبه الجملة متعلق بالقول، وفي رأيي أنه معنى جيد، وبالتالي فالوقف مقبول، لكن بعض العلماء لم يشيروا إليه، وبعضهم وصفه بأنه غير كاف[1]، ولم أستسغ نعت الأشموني له بأنه وقف غريب[2].

وأما الآية الثالثة التي سمعتها فهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لقمان 13، فوقف القارئ على قوله تعالى (لا تُشْرِكْ)، ثم ابتدأ (بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)، فلفت انتباهي هذا الوقف، فحاولت أن أحلّله من حيث علاقة ما قبله بما بعده تركيبا ودلالة، فانتهيت إلى أن الوقف على قوله: (لا تشرك) وقفٌ على جملة تامة تؤدي معنى مفيدا لا يتناقض مع معنى الوصل؛ لأن الشرك المنهيَّ عنه إنما هو الشرك بالله، فلا حاجة إلى ذكر لفظه تعالى؛ ولاسيما أنه يقع في الجملة (فضلة) بمصطلح النحاة، أو يشغل (عنصرا توسيعيا) باصطلاح بعض المحدثين[3]، وإن ذُكِر فهو للتوكيد. وإن الابتداء بقوله تعالى

---

[1] انظر: القطع والائتناف لابن النحاس 386

[2] انظر: منار الهدى 581

[3] *__الفضلة__* هي ما يستعمل الكلام دونها. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 74/1 *__والعنصر التوسيعي__* *__L'element d'expantion__* هو العنصر اللفظي المضاف إلى التركيب الإسنادى ، ولا يمثل جزءا منه، يقول جورج مونان: " العناصر التوسيعية l'expantions هى تلك العناصر التى تضاف إلى الجملة النواة phrase noyau أو الإسناد النواتى noyau prédicatif ، ولا تؤثر فى الوظيفة التركيبية لعنصرى الجملة النواة، وتُعرف من خلال الوقوف على مفهوم الجملة الدنيا المشكلة من العنصرين الأساسين المسند إليه sujet والمسند prédicat، فحينما نقول: (Le vieil homme raconte sa vie) فإن كلمة (vieil) عنصر توسيعى للمسند إليه (Le homme) وكلمة (sa vie) عنصر توسيعى للمسند (raconte)، ويمكن أن تحدد العناصر التوسيعية من خلال العطف coordination والتبعية subordination"، ويسوق مونان مثالا للعناصر التوسيعية للجملة النواة بهذه الجملة:

Je viens avec ma voiture; sans mes documents; pour me rendre compte

(بالله إن الشرك لظلم عظيم) ابتداء بقَسَم على أمر يُؤكَّد بالقسَم؛ لأن وصْف الشرك بأنه ظلم عظيم أجدرُ بالتوكيد، فالقسم هنا توكيد للمعنى، وبالتالي فالوقف مقبول، ولكي يطمئن قلبي لِمَا انتهيتُ إليه ذهبتُ إلى مصادر الوقف والابتداء أستوثق منها صحة الرأي، فبحثت . أول ما بحثت . في كتاب (منار الهدى)، فلما قرأت ما سجله الأشموني بصدد هذا الوقف أحسستُ أن ما ذهبتُ إليه من تحليل لا محل له من القبول؛ لأنه أنكر هذا الوقف واعتبره وقفا غريبا؛ فقال: "وقد أغرب من وقف على قوله (لا تشرك)، وجعل (بالله) قسَما، وجوابُه (إنّ الشرك)، وربما يتعمد الوقفَ عليه بعضُ المتعنتين، ووجه غرابته أنهم قالوا: إن الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذُكِرت الباء أُتِي بالفعل" [1]، وفي موضع آخر ذكر الأشموني أن باء القسم لا يحذف معها الفعل، بل متى ذُكِرت الباء تعين الإتيان بالفعل؛ نحو (وأقسموا بالله) و(يحلفون بالله)، ولا تجد الباء مع حذف الفعل"[2].

فالجملة النواة فى هاتين الجملتين هى (Je viens) وبقية العناصر فيهما عناصر توسيعية، وكان من الممكن أن تتوسع أكثر وتمد من خط الجملة الأفقى، وقد تقصر عن ذلك.

انظر: George Mounin : Dictionnaire de la linguistique (expantions)
Clefs pour la linguistique , p 129

والعناصر التوسيعية تحمل وظائف دلالية كالتحديد أو التخصيص أو التوكيد، ويؤثر بعضها فى التركيب الإسنادي من حيث الإعراب، غير أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث التركيب؛ لأن إزالتها لا تؤثر على العلاقة القائمة سلفا بين عنصرى الإسناد. انظر في ذلك : سليم عمر: اللسانيات العربية الميسرة . علم التراكيب ص 88 :91

[1] انظر: منار الهدى 606 وكلام الأشموني هذا ذكره السيوطي في الإتقان 49/4

[2] انظر: منار الهدى 50 والأشموني جانبه الصواب في رأيه هذا؛ فقد وردت الباء بدون الفعل في عدة مواضع؛ مثل قوله تعالى: (قال فبما أغويتني لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم) الأعراف 16 وقوله: (رب بما أغويتني لأزيننّ لهم في الأرض) الحجر 39 وقوله تعالى: (قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين) ص82 وقد ذكر الأخفش وأبوحيان والألوسي أن الباء فيها للقسم. انظر: معاني القرآن 234 والبحر المحيط 274/4، 410/7 وروح المعاني 392/14 ، 115/21 ولعل الأشموني

وقد اعتمد الأشموني في رأيه على السيوطي الذي نصّ على أن هذا الوقف تعسفي[1] معتمدا في وصفه على ابن الجزري، فلما ذهبت إلى (النشر) وجدت صاحبه بعد أن انتهى من عرضه للوقف والابتداء وأمثلته قد ساق جملة من التنبيهات؛ منها ما أسماه بـ(***الوقف التعسفي***) مُدرِجا ضمن أمثلته الوقف على قوله (يا بنيّ لا تشرك)، وقد علق عليه بقوله: "ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا وابتداء ينبغي أن يُعمَد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو: (يا بني لا تشرك) ثم الابتداء (بالله إن الشرك لظلمٌ عظيم) على معنى القسم"[2].

وحاولت أن أعرف المصدر الذي استقى منه ابن الجزري رأيه هذا فلم أستطع؛ حيث ذهبت إلى المصادر المتقدمة في الوقف والابتداء، وقد وقفت منها على: (إيضاح الوقف والابتداء) للأنباري، و(القطع والائتناف) للنحاس، و(المكتفى في الوقف والابتدا) للداني، و(علل الوقوف) للسجاوندي، و(نظام الأداء في الوقف والابتداء) لابن الطحان، و(المَقصد لتلخيص ما في المرشد) للأنصاري، فلم أجد فيها إشارة واحدة إلى هذا الوقف، فذهبت إلى التفاسير، فلم أجد أحدا تعرض لهذا الوقف سوى الألوسي، وقد وجدت فيه توافقا مع ما ذهبت إليه من تحليل؛ حيث قال: "ومَن وقف على (لا تشرك) جعل الباء في (بالله) حرف قسَم، أي أقسم بالله"[3].

في كلامه هذا مستند إلى رأي بعض النحاة، فقد ذكر الشيخ علي الأشموني أن "الباء أصل حروف القسم؛ لذلك خُصّت بذكر الفعل معها؛ نحو قولك: أقسم بالله ". وقال الشيخ الدسوقي: "وحذف جملة القسم كثير جدا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم". انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 332/2 وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب 272/2

[1] انظر: الإتقان في علوم القرآن 239/1

[2] انظر: النشر في القراءات العشر 182/1

[3] انظر: الألوسي: روح المعاني 115/21

إضافة إلى ذلك فإني خلال قراءتي في (منار الهدى) استوقفني مفهوم (الوقف الكافي) مع آية ساقها الأشموني ضمن أمثلته، أما الوقف عنده فهو "ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لتعلقه به معنى لا لفظا"، وأما الآية فهي قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً) النساء 23، حيث ذكر الأشموني "أن الوقف على (أمهاتكم) كاف ومثله ما بعده ؛ لأن التعلق فيما بعده من جهة المعنى فقط" [1]، وأنا أتساءل: كيف يكون كافيا وما بعده معطوف على ما قبله، ولا يؤدي معنى تاما مستقلا، فلا يحسن الابتداء به؟!

---

[1] انظر: منار الهدى 207

المبحث الأول

العلاقة بين النحو والمعنى

لعل من نفل القول أن النحو هو جملة من القواعد المستنبطة من استقراء النحويين لقطاع غير قليل من كلام العرب الفصيح [1]؛ بُغيةَ الالتزام بها من قِبَل المتحدثين باللسان العربي بعد انتهاء عصر الفصاحة، وبداية اختلاط العرب بالأعاجم، أو على حدّ تعبير ابن جني هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق مَن ليس مِن أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"[2].

والحديث عن النحو يقتضي الحديث عن الإعراب؛ فهو في رأيي . وهو رأي كثير من العلماء . مرادف للنحو بمعنى التركيب syntaxe، ومفهومه عند النحاة متعدد؛ إذ قالو: هو الإبانة عن المعاني أخذاً من المعنى اللغوي وهو البيان، ومنه قول النبي ﷺ (الثيّب تُعرب عن نفسها) أي تُبين وتفصح، وقالوا: هو فرع المعنى وقالوا: هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل [3]، والنحويون متفقون . باستثناء قطرب . على أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى[1].

---

[1] ذكر أبوبركات الأنباري أن "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب". انظر: لمع الأدلة 95 وذكر العكبري أن "النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب". انظر: كتابه اللباب في علل البناء والإعراب 40/1

[2] انظر: الخصائص 34/1 وعلم النحو في ضوء نص ابن جني عام يشمل علمي (الصرف والنحو) أو (البنية والتركيب)، وهذا مفهوم عام؛ ولذا فالأفضل الفصل بينهما، فعلم النحو هو ما يعالج وظيفة الكلمة داخل الجملة، وعلم الصرف يعالج بنية الكلمة مفردةً. وهذا المفهوم مماثل له مفهوم النحو في نظرية تشومسكي التحويلية؛ إذ هو وصف واسع شامل للنظام الكلامي عند أبناء لغة ذلك النحو. انظر: د/نهاد موسى نظرية النحو العربي 47، 48

[3] للمزيد حول هذه المفاهيم انظر: ابن جني: الخصائص 35/1 وابن الوراق: علل النحو 196 وابن الخباز: توجيه اللمع 67 وابن عصفور: المقرب 69 والأنباري: أسرار العربية 18 والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 52/1 وابن هشام: أوضح المسالك 37/1 والمسائل السفرية في

لكن الغالب على فكر النحاة أن الإعراب هو تغير الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل، ولعل ما دفعهم إلى ذلك هو اهتمامُهم البالغ بنظرية العامل [2]، ومع ذلك فإن منهم مَن يرى أن الإعراب أوسع من ذلك وأشمل، فهو النحو نفسه.

من أولئك: ابن فارس، ففي باب أسماه (باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع) يقول: "إن ذلك بين المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب والآخر التصريف، فأما الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدٌ؛ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني .. يقولون: هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ، فهما إذاً شخصان، وتقول: كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار، وكم رجلٍ رأيت! في الخبر، يراد به الكثير"[3].

ومنهم أبوبركات الأنباري صاحب "**الإغراب في جدل الإعراب**"، فهو يعني بالإعراب "النحو"، وفي حديثه عن أصول النحو يقول: "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[4].

النحو 21 والزركشي: البرهان في علوم القرآن 302/1 والسيوطي: الأشباه والنظائر 87/1 والأشموني: شرح الألفية بحاشية الصبان 71/1

[1] انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثانية ص 20

[2] ناقش الباحث نظرية العامل في بحثه (موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي). مبحث إلغاء نظرية العامل. وانظر كذلك: د.علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب 230 ود.محمد الحلواني: أصول النحو العربي 202

[3] انظر: الصاحبي في فقه اللغة 161 وما بعدها

[4] انظر: الإغراب في جدل الإعراب 45

ومنهم ابن هشام الذي ألّف كتابا بعنوان: ***الإعراب عن قواعد الإعراب***"، وهو يعني بقواعد الإعراب "قواعد النحو".

ومنهم الشيخ الدسوقي، إذ يقول: "الإعراب يطلق على علم النحو، وهو علم بأصول تعرف به أحوال أواخر الكلمة .. ويطلق على قابل البناء، ويطلق على تطبيق المركبات على القواعد"[1].

فمن خلال هذه النصوص يتبيّن لنا أن مصطلح الإعراب يراد به علم النحو أو ما يسمّى "علم التركيب، فهو إذن أعمّ من العلامات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وهو بهذا المفهوم يستطيع أن يميز بين المعاني النحوية في الجملة من فاعلية ومفعولية وابتدائية وخبرية وحالية وغيرها؛ لأنه يصير مجموعة القرائن التي تتضافر معا من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها [2]. ومن المؤكد أن تحديد الوظائف النحوية يؤدي إلى فهم المعاني الدلالية المرجوة من النص، وهذا ما كان يدركه نحاتنا الأوائل؛ فكان عملهم قريبا من روح اللغة وارتباطها بالحس والنفس، مع حرصهم على موافقة الإعراب للمعنى بعيدا عن التخيل والفرض والجدل الذي ظهر فيما بعد وصار الشغل الشاغل للنحاة[3].

ومن أبرز الذين جعلوا المعنى هو المعوَّل عليه في الاستدلال على وجوه الإعراب **سيبويه**، يقول[4]: "هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك،

---

[1] انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 21/1

[2] للمزيد انظر: د.محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة 209 : 222

[3] يمكن قراءة كتابي (علل النحو) للزجاج ولابن الوراق، و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(أسرار العربية) الأنباري و(الاقتراح) للسيوطي؛ للتأكد من أن كثيرا من النحاة شغلوا أنفسهم بما لا يخدم اللغة ويحقق الهدف المرجو من الصناعة النحوية بقدر ما يبرز القدرات العقلية بين النحاة بفضل التعليلات الفلسفية والمنطقية.

[4] انظر: الكتاب 330/1

وخير له، وشرّ له .. فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن (حسبك) فيها معنى النهي وأن (رحمة الله عليه) فيها معنى (رحِمَه اللهُ)، فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتَها كنتَ في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها".

ومن الذين اهتموا بالربط بين النحو والمعنى **الفراء** في مواضع كثيرة من معانيه، منها تحليله لقوله تعالى: (وَمَا لَنَا أَلاّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّه) البقرة 246، قال: "جاءت (أن) في موضع وأُسقِطت من آخر، فقال في موضع: (وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُم) الحديد 8 وقال في موضع آخر: (وما لنا ألاّ نتوكّلَ على اللهِ) إبراهيم 12، فمَن ألقى (أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها والفعل في موضع نصب .. وأما إذا قال (أن) فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أن)، ألا ترى أن قولك للرجل: ما لك لا تصلي في الجماعة؟ بمعنى: ما يمنعك أن تصلي؟ فأدخلت (أن) في (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع، والدليل على ذلك قول الله عز وجل: (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك)[1]، وفي موضع (ما لك ألا تكون مع الساجدين)، وقصة إبليس واحدة، فقال فيها بلفظين ومعناهما واحد وإن اختلفا"[2].

وابن قتيبة الذي جعل الإعراب سمة للعربية، فهو وشي لكلامها وحلية لنظامها، وفارق بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي (بالتنوين)، وقال الآخر: هذا قاتلُ أخي (بالإضافة)؛ لدلّ التنوين على أنه لم يقتله، وحذف التنوين على أنه قد قتله[3].

---

[1] (لا) في (ألا) زائدة للتوكيد، والسؤال للتوبيخ والتقرير. (النحاس: معاني القرآن 374/1)

[2] انظر: الفراء: معاني القرآن 118/1

[3] انظر: تأويل مشكل القرآن 14 وجدير بالذكر أن النص ورد عند د.حماسة عبد اللطيف في كتابه

و**المبرد** الذي أوقف قبول الإعراب على قبول المعنى، فقال: "كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[1].

وهذه عبارة من المبرد موجزة مبيّنة للعلاقة بين الإعراب والمعنى، فالمعنى هو الأساس المعول عليه، والإعراب وسيلة لتوضيح المعنى، وقد يتعدد الإعراب في جملة ما، لكن المعنى يقبل إعرابا ويرفض آخر، فما يقبله المعنى هو الإعراب الجيد، وما يرفضه المعنى فهو مرفوض، ولنأخذ مثالا بقوله تعالى: (وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً)، وقوله تعالى: (فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)، فجملتا (إن العزة لله) و(إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) تحتملان إعرابيا أن تكونا مقول القول في محل نصب مفعول به، وتحتملان أن تكونا استئنافيتين، لا علاقة لهما بما قبلهما في الإعراب، لكن الاحتمال الأول لا يتفق ومراد الآية، بل يولد معنى مناقضا تماما للمعنى المراد؛ ومن ثم فهذا الإعراب مرفوض؛ لأنه يفسد المعنى، وبالتالي يتعين الإعراب الآخر؛ إذ إنه متوائم والمعنى.

وهذا ما أشار إليه النحاة مثل سيبويه والفراء وابن قتيبة والمبرد وابن جني وعبدالقاهر وابن هشام وغيرهم.

فابن جني يحدّ الإعراب، بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف

(العلامة الإعرابية 213) على هذا النحو ".. ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال الآخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة؛ لدلّ التنوين على أنه قد قتله"، ولعل ما فيه خطأ مطبعي.

[1] انظر: المقتضب 311/4

فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحي كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، ولو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني .. فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب"[1].

وجعل **ابن جني** الإعراب في خدمة المعنى، وعقد لذلك بابا أسماه "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، قال فيه: "هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (زيد قام)، فربما ظن بعضهم أن (زيدا) هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى، ومثله: كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك، معناه : أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم مِن أَمَمٍ أن الثاني خبر عن الأول، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان .. ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير

---

[1] انظر: الخصائص 35/1 وواضح من النص أن المألوف عن الإعراب أنه الحركات الإعرابية التي تبين الفاعل من المفعول مادامت الحركات ظاهرة، ومن ثم يستعيض ابن جني بقرائن أخرى بديلة للحركات للإبانة عن المعاني حال استتار الحركات، ومن تلك القرائن وضوح المعنى، والتقديم والتأخير، والتذكير والتأنيث، وغير ذلك. لكن كون ابن جني يتحدث عن هذه القرائن تحت (الإعراب) علامة على شمولية مفهوم الإعراب، فهو مرادف للنحو.

الإعراب"[1].

أما **ابن هشام** فقد أشار إلى العلاقة بين الإعراب والمعنى بوضوح في قوله: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"، ثم أورد ابن هشام أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، منها قوله تعالى: (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء) هود87، قال: "فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)؛ فهو معمول للتَرك، والمعنى أن نترك أن نفعل"[2].

وفي حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، قال ابن هشام: "الجهة الأولى أن يُراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك"[3].

وحدّد العكبري وظيفة الإعراب في "أنه فارق بين المعاني العارضة، كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام"[4].

ومن الذين أشاروا إلى العلاقة بين الإعراب والمعنى (**طاش كبري زاد**)، ففي حديثه عن علم معرفة إعراب القرآن ذكر أنه "يجب على المعرب مراعاة أمور، منها أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى، ومنها أن يراعي الصناعة؛ فيخطئ من يجعل الباء في قوله تعالى (فناظرة بم يرجع

---

[1] انظر: الخصائص 279/1 وما بعدها

[2] انظر: مغني اللبيب 219/2

[3] انظر: المرجع السابق 219/2 وما بعدها

[4] انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 168

المرسلون) متعلقة بناظرة، وهو باطل؛ لأن الاستفهام له الصدر، بل هو يتعلق بما بعده"[1].

ثم أضاف "أن مما يُنبَّه عليه تجاذب المعنى والإعراب، والمتمسَّك به صحةُ المعنى، ويؤول لصحة الإعراب، فمثلا يقتضي المعنى تعلق (يوم تبلى السرائر) بالمصدر وهو رجْع، والإعراب يمنع عنه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل في يوم فعلا مقدرا دل عليه المصدر"[2].

ولعل أبرز من ركّز بجلاء ووضوح على المعنى وتقديمه على الإعراب هو **عبدالقاهر الجرجاني** ، ونماذجُه في ذلك كثيرة متنوعة، نقتطف منها تعليقه على إعراب قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) الحديد 27؛ حيث قال: "اعلم أن قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها) لا يخلو من أمرين: أحدهما أن تكون الرهبانية منصوبة بالعطف على قوله (ورحمة)، والثاني أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسّره الظاهر، كما كان (الأرض) في قوله (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) النازعات 30، كذلك على ما فسّرنا، فلا يجوز الوجه الأول؛ لأجل أنك إذا عطفت (رهبانية) على (رحمة) وجب أن تجعل (ابتدعوها) صفة لها، حتى كأنك قلت:

---

[1] انظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة 380/2

[2] انظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة 2/ 383 وتجدر الإشارة إلى أن العلماء اختلفوا في تعلق الظرف، فرأى بعضهم أنه متعلق بالرجع، واعتُرِض عليه؛ للفصل بالخبر، وأجيب بأن الفصل بالخبر جائز؛ لأنه مقدم في الرتبة، ورأى آخرون أنه متعلق بـ(ناصر) بعده، واعتُرِض عليه بأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد (الفاء) العاطفة و(ما) النافية فيما قبله. والراجح أنه متعلق بالرجع. انظر: النحاس: إعراب القرآن 200/5 وأبوحيان: البحر المحيط 455/8 والألوسي: روح المعاني 434/30 والأهدلي: البرهان في إعراب القرآن 500/6

ورهبانية مبتدعة لهم، وهذا غير جائز؛ لأن الرهبانية لو كان حكمها حكم الرحمة ما وُصفت بأنها مبتدعة من جهتهم"[1].

وإذا كان **عبد القاهر** هنا قد سلك مسلك النحاة الذين اعتنوا بالمعنى كثيرا كسيبويه والفراء وابن فارس وابن جني فإنه في (دلائل الإعجاز) نحويّ آخر .. مبدع مجدّد! لا يكمن سرُّ إبداعه في استقلاله برأيه في مسائل النحو المتفرقة، ولكن في طرحه رؤية جديدة للنحو قوامها الكشف عن الارتباط بين الأوضاع النحوية والمعاني، فلكل وضْعٍ نحويٍّ معنىً خاص يضاف إلى المعاني المعجمية للألفاظ، وقد أطلق **الجرجاني** على تأليف الكلام بمقتضى المعاني النحوية مصطلح **(النظم)**، وخلص إلى أن ما يكون عليه نظم الكلام من صحة أو فساد إنما يرجع إلى معاني النحو، يقول: "هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنىً من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وُصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزيّة وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذاك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"[2].

وفي تفريقه بين نظم الحروف ونظم الكلم يفصح عن المعنى الدلالي للجملة، يقول: "نظم الحروف تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى .. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس .. وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى

---

[1] انظر: المقتصد 239/1

[2] انظر: دلائل الإعجاز 65 وانظر كذلك: د.محمد طاهر الحمصي: من نحو المباني إلى نحو المعاني 13 وما بعدها، ود.علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب 283 وما بعدها

الشيء كيف جاء واتفق"[1]، ويربط بين المعنى والعقل، فيقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذ ي اقتضاه العقل"[2].

وبنظرة تأمّل في كلام **الجرجاني** نجد فيه نصْحاً، بل إلزاماً للمعرِب أن يصرف همّه إلى أن يكون إعرابه كاشفا عن المعاني النحوية للتركيب، فلا يصحّ عنده كل تقدير إعرابي يؤدي إلى إفساد المعنى، وساق عدة أمثلة للتقدير الإعرابي المجحف للمعنى، منها رفْعُ (ثلاثةٌ) من قوله تعالى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُم) النساء171 على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة؛ فهو يرفض هذا التقدير، ويعدّه غير مستقيم؛ لأنه شبهة لإثبات أن ههنا آلهة، فالنفي هنا يدحض أن تكون عدة الآلهة ثلاثة، ولا يدحض أن تكون آلهة، والصحيح أن (ثلاثة) صفة لمبتدأ، والتقدير: ولا تقولوا: لنا آلهة ثلاثة، أو في الوجود آلهة ثلاثة[3].

وقد خلُص **عبد القاهر** إلى أن الألفاظ إنما تنتظم في التركيب بحسب ما يتوخاه المتكلم من المعاني النحوية، وليس هناك ضابط ينظمها أو جامع يؤلفها ويجمع شملها، فقال: "وإنّا إنْ بقينا الدهرَ نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها وجامعا يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غيرَ توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كلُّ محالٍ دونه"[4].

ومنهجه هذا دفع بعض المحدثين إلى الدعوة بضم (علم المعاني) إلى النحو، مثل إبراهيم مصطفى الذي يرى أن مذهب عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) هو

---

[1] انظر : دلائل الإعجاز 40

[2] انظر : دلائل الإعجاز 41

[3] انظر: دلائل الإعجاز 290 وما بعدها (باختصار وتصرف).

[4] انظر: دلائل الإعجاز 300

السبيل الصحيح للبحث النحوي، وإن إطلاق اسم (علم المعاني) على صنيع عبدالقاهر وفصله عن النحو أمر مضلل لا مسوغ له، ومنهم د.تمام حسان فهو يرى أن (علم المعاني) هو قمة الدراسات النحوية[1]، والباحث يؤيد هذا الرأي.

ونرى العلاقة بين النحو والمعنى وطيدة ومتلازمة عند الشيخ **أحمد الأشموني** في مواضع كثيرة من كتابه، نذكر منها تعليقه على قوله تعالى: (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا يُنصرون) آل عمران 111 حيث يقول: "الوقف على (الأدبار) كاف؛ لأن (لا ينصرون) مستأنف لرفع الفعل بالنون التي هي علامة رفعه، فهو منقطع عما قبله؛ لأن ما قبله مجزوم؛ لأنه ليس مترتبا على الشرط، بل التولية مترتبة على المقاتلة، فإذا وجد القتال وجدت التولية، والنصر منفي عنهم أبدا؛ سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا؛ لأن مانع النصر هو الكفر، فإذا وجد الكفر منع صاحبه النصر، فهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء"[2].

ومن يمعن النظر في آيات القرآن يجدها خير شاهد على وضوح العلاقة وتماسكها بين النحو والمعنى وأن كليهما يفسر الآخر، وأقف هنا عند آية نقرؤها كثيرا، ولم نلفت النظر إليها، وهي مطلع سورة البينة: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة)، فقوله (المشركين) عطف على أهل الكتاب، والتقدير (الذين كفروا من المشركين)، فإن كانت دلالة (مِن) التبعيض اقتضى ذلك أن يكون المشركون كفارا وغير كفار، وإن كانت دلالتها البيان اقتضى ذلك أن يكون أهل الكتاب جميعا كفارا، ولا يمكن الجزم بأي منهما؛ لأن أهل الكتاب منهم كافر ومنهم مؤمن بنص القرآن، والمشركون كلهم كافرون، فكيف يكون العطف؟! ولم يسترع هذا الإشكال انتباه أصحاب الإعراب والمعاني والتفسير، فهذا الزمخشري يقول: "كان الكفار من الفريقين أهل الكتاب وعبدة الأصنام يقولون قبل مبعث النبي ﷺ : لا

---

[1] انظر: إحياء النحو 19 واللغة العربية معناها ومبناها 17 : 19

[2] انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا 183

ننفكّ مما نحن عليه من ديننا ولا نتركه حتى يبعث النبي الموعود الذي هو مكتوب في التوراة والإنجيل وهو محمد ﷺ فحكى الله تعالى ما كانوا يقولونه"[1].

وأكاد أجزم بأنه لم ينتبه إلى هذا الأمر سوى القرطبي والألوسي، إذ حاولا أن يوفقا بين الإعراب والمعنى في الآية، ومما ذكره القرطبي أن أَهْل الْكِتَاب كَانُوا مُؤْمِنِينَ, ثُمَّ كَفَرُوا بَعْد أَنْبِيَائِهِمْ، وَالْمُشْرِكُونَ وُلِدُوا عَلَى الْفِطْرَة, فَكَفَرُوا حِين بَلَغُوا ؛ فَلِهَذَا قَالَ: "وَالْمُشْرِكِينَ"، وَقِيلَ: الْمُشْرِكُونَ وَصْف أَهْل الْكِتَاب أَيْضًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِكِتَابِهِمْ, وَتَرَكُوا التَّوْحِيد ، وَهُوَ كَقَوْلِك: جَاءَنِي الْعُقَلَاء وَالظُّرَفَاء; وَأَنْتَ تُرِيد أَقْوَامًا بِأَعْيَانِهِمْ, تَصِفهُمْ بِالْأَمْرَيْنِ، فَالْمَعْنَى: مِنْ أَهْل الْكِتَاب الْمُشْرِكِينَ[2].

أما الألوسي فذكر أن (من) للتبعيض لا للتبيين؛ لأن منهم مَن لم يكفر بعد نبيّه، والتبيين يقتضي كفر الجميع قبل البعث، والمشركون هم مشركو العرب، وأيا ما كان فالعطف على (أهل الكتاب)، ولا يلزم على التبعيض أن يكون بعضهم كافرين ليجب العدول عنه إلى التبيين، ويحتمل أن (المشركين) هنا هم أهل الكتاب، والعطفُ لمغايرة العنوان ليس بشيء، وقرئ (المشركون) عطفا على الموصول، وحُمِل على ذلك قراءة الجمهور، واعتبار الجر للجوار[3].

فالقرطبي والألوسي حاولا أن يوفقا بين المعنى والإعراب، بجعل المعنى متوافقا مع الإعراب على أن المشركين هم أهل الكتاب، والعطف هو عطف وصف على وصف، أو بتقدير الإعراب على الجوار، وحمل (المشركين) على (المشركون) في

---

[1] انظر: الكشاف جـ4 سورة البينة (وقد رجعت إليه عبر الشبكة العالمية الانترنت).

[2] انظر: الجامع لأحكام القرآن. سورة البينة (وقد رجعت إليه عبر الإنترنت)

[3] انظر: روح المعاني 590/30 ومما يلفت النظر أن آية أخرى تماثل هذه الآية في التركيب، وما ذكره الألوسي بصددها لغويا غير ما ذكره في آية البيّنة، والآية هي قوله تعالى: (ما يودّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزّل عليكم من خير من ربكم) البقرة 105 حيث ذكر أن (من) للتبيين ، وقرئ (المشركون) عطفا على (الذين كفروا). انظر: 475/2

القراءة الأخرى، أو كما قال الألوسي: "ولا يلزم على التبعيض أن لا يكون بعضهم كافرين ليجب العدول عنه إلى التبيين".

وخلاصة القول أن الإعراب مرادف النحو، وأن الغاية منه فَهْمُ المعنى الدلالي. وتفسير المعنى مقدَّم على تقدير الإعراب إذا تعارضا، وأن النحو لا يبلغ أثره ولا يؤتي ثماره إلا بضم "*علم المعاني*" إليه ومزجه به؛ ليكون علما جديرا بالإبانة عن المعاني الدلالية للمفردات والجمل في إطار النص وفق منهج مطرد قائم على ربط المبنى بالمعنى، كما هدف منه أصحابُه الأوائل.

المبحث الثاني

الوقف القرآني : مفهومه وأنواعه

لعل أشرف العلوم وأفضلها هو ما يتصل بكتاب الله تعالى؛ مما يُبِين عن إيضاحه وبيانه، ومنها علم الوقف والابتداء، فبه تعرف كيفية أداء القرآن، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين والنقيضين المتباينين، ولا مبالغة في قولنا: من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن؛ فقد قال عنه النحاس: "هو علم يحتاج إليه جميع المسلمين؛ لأنه لابد لهم من قراءة القرآن؛ ليقرؤوه على اللغة التي أنزله الله بها، قال تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ)، فمن البيان الوقف على ما قد تمَّ والابتداء بما يحسُن الابتداء به، وتَبْيين ما يجب أن يُجتنَب من ذلك"[1].

والوقف لغة هو الكفّ عن الفعل والقول، و ***اصطلاحا*** هو قطع الصوت على الكلمة زمنا ما يتنفس فيه بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله. وثمة فرق بين الوقف والقطع والسكت، فالقطع هو انتهاء القراءة رأسا، والسكت قطع الصوت زمنا ما من غير تنفس دون زمن الوقف[2].

وأنواع الوقف عند العلماء متعددة ومتباينة، وتبدو غير منضبطة؛ ولعل ذلك نتيجة تعدد آراء العلماء فيها، وهذا التعدد ناتج عن أن الوقف نوعان: توقيفي واجتهادي، والوقف التوقيفي ثلاثة أنواع: الوقف على ***رأس الآية*** بصرف النظر عن الارتباط النحوي والدلالي بين ما قبله وما بعده[3]، والوقف الذي عبّر عنه رسول الله ﷺ بقوله: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا تختموا ذكر عذاب برحمة"، وفي رواية "أنزل القرآن على سبعة

---

[1] انظر: النحاس: القطع والائتناف 19

[2] انظر: ابن الجزري: النشر 188/1 . 189 والأنصاري: المقصد لتلخيص ما في المرشد 10 والأشموني: منار الهدى 24 والبنّاء: إتحاف فضلاء البشر 134 وممن استخدم القطع بمعنى الوقف النحاس في كتابه (القطع والائتناف)، فمعناه (الوقف والابتداء) كما ورد في العنوان.

[3] الوقف تابع للمعنى، ومع ذلك فبعض العلماء اختاروا الوقف على رأس الآية وإن تعلق ما قبله بما بعده؛ لأنه سنة عن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، واتباعُ سنته وهديه أَوْلى. انظر: إيضاح الوقف والابتداء 258/1 والنشر 178/1 ومنار الهدى 26

أحرف، كلها كاف شاف؛ ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب"، وهذا الوقف عدّه العلماء ***وقفا تاما*** [1]، ومثّل له الداني بقوله تعالى: (كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) غافر 6، فههنا التمام، ولا يجوز أن يوصل بقوله تعالى: (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ) ويقطع عليه [2]، والنوع الثالث من الوقف التوقيفي يبدو جليا في حديث النبي ﷺ مع ابن مسعود حينما أمره أن يقرأ عليه القرآن، فقرأ فلما وصل إلى قوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيداً) النساء 41، ذرفت عينا رسول الله ﷺ وقال لابن مسعود: حسبُك" [3]، وقد علّق الداني على ذلك بقوله: "ألا ترى أن القطع على قوله (شهيدا) كاف وليس بتام؟ لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)، فما بعده متعلق بما قبله، والتمام (وَلا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً)؛ لأنه انقضاء القصة، وهو في الآية

---

[1] انظر: النحاس: القطع والائتناف 19 وإطلاق المصطلح يعد اجتهادا من العلماء؛ ولذا سندرجه ضمن أنواع الوقف الاجتهادي؛ لأن العلماء ابتدعوا المصطلح واجتهدوا في تطبيقه على كل موضع في القرآن مماثل لهذا الموضع التوقيفي.

[2] انظر: المكتفى 130 . 133 وأدرج الداني هذا الحديث والمثال القرآني تحت الوقف التام، ومقصده أن الوقف على ذكر العذاب أو ذكر الرحمة تام، وهذا صحيح، لكن يمكن أن يدرج تحت (الوقف اللازم) أو (الوقف القبيح)؛ لأن الحديث ينهي عن الوقف على موضع الرحمة وصلاً بما قبله من موضع العذاب أو العكس، ومما يؤكد ذلك أن العلماء ساقوا في الموضع نفسه حديثا للنبي ﷺ نهى فيه خطيبا قال: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما) ووقف. فقال له رسول الله: "بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى". ففي الحديث كراهة للوصل القبيح والوقف القبيح. وعقد النحاس مبحثا بعنوان (قراءة النبي وإنكاره الوقف على غير تمام) وأورد تحته ما سلف ذكره. انظر: القطع والائتناف 27 . 28 والأشموني: منار الهدى 18

[3] الحديث في صحيح البخاري . باب فضائل القرآن.

الثانية، وقد أمر النبي ﷺ ابن مسعود أن يقطع عليه مع تقارب ما بينهما، فدلّ ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على ***الكافي*** ووجوب استعماله"[1].

وخلاصة القول أن الوقف التوقيفي يتمثل في ثلاثة أنواع: *الوقف التام*، و*الوقف الكافي*، و*الوقف على رأس الآية* ، والوقف التام حُدّد بتمام المعنى والتركيب وانفصاله عما بعده، ويسهل سحْبُ هذا النوع على كل موضع مماثل في القرآن، والوقف على رأس الآية معروف بفواصل الآيات بصرف النظر عن الارتباط الصناعي والدلالي بين ما قبله وما بعده، أما الوقف الكافي فهو توقيفي في هذه الآية، ويصعب سحبه على كل آي القرآن لسببين: الأول أن الوقف على (شهيدا) وقف على رأس آية؛ فهو سنة بصرف النظر عن تمام المعنى والصناعة، والآخر أن كل آية لها سياقها الخاص الذي يصعب تطبيقه على سائر الآيات.

أما الوقف الاجتهادي فهو ما اجتهد فيه العلماء، واصطلحوا عليه بمصطلحات عدة؛ نظرا لارتباط الوقف والابتداء بالتفسير والقراءات والإعراب والفقه وغير ذلك، فهي المصادر التي يعتمد عليها القارئ في وقفه وابتدائه، وبفضلها يكون الوقف تاما على وجهٍ وغير تام على وجهٍ آخر [2]؛ لأن الوقف تابع للمعنى [3]، ومن هنا ظهر اختلاف العلماء في مصطلحات الوقف ودلالاتها، ولا مشاحة في الاصطلاح، إنما المهم أن يكون المفهوم واضحا في ذهن صاحبه عند تطبيقه على آيات القرآن، وألا تتداخل المصطلحات بعضها مع بعض أثناء التطبيق، وهذا ما نحاول أن نتبينه عند

---

[1] انظر: المكتفي في الوقف والابتدا 136 وإطلاق المصطلح يعد اجتهادا من العلماء؛ ولذا سندرجه ضمن أنواع الوقف الاجتهادي؛ لأن العلماء ابتدعوا المصطلح واجتهدوا في تطبيقه على كل موضع في القرآن مماثل لهذا الموضع التوقيفي.

[2] انظر: النحاس : القطع والائتناف 32 : 34 وابن الطحان: نظام الأداء في الوقف والابتداء 41

[3] انظر: الأشموني: منار الهدى 26

الأشموني في (منار الهدى)، لكن قبل ذلك نعرض لأنواع الوقف ومصطلحاته عند العلماء.

أنواع الوقف:

. عند ابن الأنباري ثلاثة : تام، حسن، قبيح[1] .

. عند النحاس أربعة : تام، كاف (صالح)، حسن، وقبيح[2] .

. عند الداني أربعة: تام، كاف، وحسن (صالح)، قبيح[3] .

. السجاوندي: لازم، مطلق، جائز، مجوز لوجه، مرخَّص ضرورةً، ما لا يجوز[4]

. عند ابن الطحان أربعة: تام، كاف، حسن، قبيح[5] .

. عند ابن الجزري أربعة: تام، كاف، حسن، قبيح[6] .

. عند الأنصاري ثمانية: تام، حسن، كاف، صالح، مفهوم، جائز، بيان، قبيح[7] .

. عند الأشموني أربعة مجملة: تام، كاف، حسن، قبيح[8] .

---

[1] انظر: إيضاح الوقف والابتداء 149/1

[2] لم يذكر النحاس مصطلح (القبيح)، وإنما فهمناه من قوله: "هذا الكتاب نذكر فيه التمام في القرآن، وما كان كافيا أو صالحا، وما يحسن الابتداء به، وما يجتنب من ذلك". القطع 19

[3] انظر: المكتفى في الوقف والابتدا 138 ولم يذكر الداني هنا مصطلح (الحسن)، لكنه في عرضه التفصيلي لأنواع الوقف ذكر مصطلح (الحسن) بدلا من (الصالح)؛ فالصالح عنده حسن. انظر: المكتفى في الوقف والابتدا 145 وسنعرض لذلك فيما بعد.

[4] انظر: علل الوقوف 113/1 : 143

[5] انظر: نظام الأداء في الوقف والابتداء 28 وما بعدها

[6] انظر: النشر 178/1 وما بعدها

[7] انظر: المقصد تلخيص المرشد 15 وما بعدها

[8] انظر: منار الهدى 27 : 28 وقد فاضل بينها، فذكر أن هناك التام والأتم، والكافي والأكفى، والحسن والأحسن، والقبيح والأقبح. وهذه المفاضلة مردها الارتباط الدلالي أو الصناعي بين ما

ونحاول في السطور القادمة أن نبيّن مفاهيم المصطلحات، وسنبدأ بأكثر المصطلحات تردّداً على ألسنة العلماء على النحو الآتي:

. الوقف التام[1] :

ورد عند ابن الأنباري والنحاس والداني وابن الطحان وابن الجزري والأنصاري والأشموني، وهو الذي يحسن الوقف عليه لتمامه المطلق، ويحسن الابتداء بما بعده لاستغنائه عما قبله لفظا ومعنىً، ويكون عند تمام القصص وانقضائهن، ويكثر وجوده في الفواصل، وقد يوجد قبل الفاصلة كما في (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً) النمل 34 فهذا هو التمام؛ لانقضاء كلام بلقيس، ثم قال تعالى: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) وهو رأس الآية[2]، ولا يشترط في التام أن يكون آخر قصة كقوله تعالى: (محمد رسول الله) فهو تام؛ لأنه مبتدأ وخبر، وإن كانت الآيات إلى آخر السورة قصة واحدة ونحوه (لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني) هنا التمام؛ لأنه آخر كلام الظالم أبيّ بن خلف، ثم قال تعالى: (وكان الشيطان للإنسان خذولاً) وهو أتم ورأس آية أيضاً ، وقد يوجد بعد رأس الآية كقوله تعالى: (مصبحين وبالليل) هنا التام ؛ لأنه معطوف على المعنى ؛ أي تمرون عليهم بالصبح وبالليل، فالوقف عليه تام وليس رأس آية وإنما رأسها قوله (مصبحين)، و(أفلا تعقلون) أتم؛ لأنه آخر القصة ، ومثله قوله: (يتكؤن وزخرفاً)، فرأس الآية (يتكؤن) و(زخرفاً) هو التمام ؛ لأنه معطوف على (سقفاً)[3]. وقد يكون بعد آيتين أو أكثر، ومن ذلك الوقف على قوله تعالى: (فأخرجهما مما كانا فيه) ابتداء بقوله تعالى

قبل الوقف وما بعده. وأضاف إلى ذلك وقف البيان.

[1] هو ما يرمز له في المصحف المشرقي (ط.الأزهر والمدينة والشام) بالرمز (قلى). انظر: جمال القرش: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء 12

[2] انظر: الأنباري 149/1 والنحاس 36 والداني 140 وابن الطحان 30 وابن الجزري 178/1 والأنصاري17: 18 والأشموني 27

[3] انظر: منار الهدى 29

(وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ..)[1]، وذكر الداني أن التام قد يكون في درجة الكافي إذا تعلق بما بعده من جهة المعنى[2].

وذكر الأشموني أن من مقتضيات الوقف التام الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدراً، والابتداء بـ(يا النداء)، والابتداء بفعل الأمر ، والابتداء بلام القسم ، والابتداء بالشرط ؛ لأن الابتداء به ابتداء كلام مؤتنف ، وتناهى الاستثناء وتناهي القول ، والابتداء بالنفي أو النهي ، والعدول عن الإخبار إلى الحكاية ، والفصل بين الصفتين المتضادتين، والفصل بين آية عذاب وآية رحمة، وأن يكون آخر قصة وابتداء أخرى، وآخر كل سورة. وقد يكون الوقف تاماً على تفسير وإعراب وقراءة ، وغير تام على آخر ، نحو : (وما يعلم تأويله إلاَّ الله)؛ فهو تام إن كان (والراسخون) مبتدأ خبره (يقولون) على أن الراسخين لم يعلموا تأويل المتشابه، وغير تام إن كان معطوفاً على لفظ الجلالة وأن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه، ونحو: (إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفِّرُ عنكم من سيئاتكم) البقرة 271، يقول الأشموني: "الوقف على (لكم) تام على قراءة من قرأ (ونكفر) بالنون والرفع أي نحن نكفر، وكاف لمن قرأه بالتحتية والرفع أي والله يكفر، وليس بوقف لمن قرأ (نكفّرْ) بالجزم وعطفه على محل الفاء من قوله (فهو)، وكذا من قرأه بالياء والرفع أو النون والرفع وجعله معطوفاً على ما بعد الفاء إلاَّ أن يجعله من عطف الجمل فيكون كافيا"[3].

وصرّح الأنصاري والأشموني أن في مواضعه تفاوتا في التفاضل، فهناك التام والأتم [4]، ومثّل له الأنصاري بقوله: "الوقف على (نستعين) تام، والوقف على

---

[1] البقرة 34 : 36

[2] انظر: المكتفى 141

[3] انظر: منار الهدى 30، 145

[4] انظر: المقصد 18 ومنار الهدى 28

(المفلحون) البقرة5 أتم؛ لأن الحديث في الفاتحة (نستعين. اهدنا ..) من جهة واحدة، فهو من المؤمن لربه، أما (المفلحون) فهي ختام حديث عن المتقين، وما بعده قصة جديدة تتحدث عن الكافرين؛ فالأول تام والثاني أتم، وأطلق الأنصاري على التام (حسنا)، قال: "وبذلك عُلم أن الوقف الحسن هو التام، لكنْ له تعلق بما بعده"[1].

ثم أضاف الأشموني أن "عَود الضمير على ما قبل الوقف لا يمنع من الوقف ؛ لأن جنس التام جميعه كذلك"[2].

ـ الوقف الكافي[3] :

ورد عند النحاس والداني وابن الطحان وابن الجزري والأنصاري والأشموني. وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، أو هو ما اتصل ما قبله بما بعده معنىً لا لفظا، ومنه الوقف على قوله: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ) المائدة 5 والابتداء بقوله (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)[4]، وقال الداني: "وكذلك كل كلام قائم بنفسه مستغن بعامل ومعمول فيه يفيد معنى يكتفي به فالقطع عليه كاف، ويسمى أيضا مفهوما"[5]، وزاد الأشموني: "واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيدا له، وعود الضمير إلى ما قبل الوقف لا يمنع من الوقف؛ لأن جنس الكافي جميعه كذلك، والدليل وقْف ابن مسعود على (شهيدا) عندما

---

[1] انظر: المقصد 18 : 20

[2] انظر: المرجع السابق 31 وفي رأيه هذا نظر؛ لأن الضمير ثلاثة أنواع: للمتكلم وللمخاطب وللغائب، فإذا كان للغائب فهو لا يفيد بدون عائد يعود عليه متقدم رتبة أو لفظا. فكيف يقول: "إن عود الضمير لا يمنع من الوقف"؛ والابتداء به مستقلا غير مفيد؟! ومع ذلك نسلّم معه برأيه حتى لا نفسد عليه تطبيقاته لمفاهيم الوقوف في كل آيات القرآن.

[3] هو ما يرمز له في المصحف المشرقي بالرمز (ج). انظر: جمال القرش: أضواء البيان 15

[4] انظر: الداني 143 وابن الطحان 38 وابن الجزري 178 والأنصاري 20 والأشموني 31

[5] انظر: المكتفى 144

أمره رسول الله ﷺ بذلك، فالوقف على (شهيدا) كاف وليس بتام؟ والتام (ولا يكتمون الله حديثا)؛ لأنه آخر القصة وهو في الآية الثانية، وقد أمره النبي ﷺ أن يقف دون التام مع قربه، فدلّ دلالة واضحة على جواز الوقف على الكافي؛ لأن قوله (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً. النساء 42) ليس قيدا لما قبله[1].

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة غيرَ كافٍ على آخر؛ نحو قوله تعالى: (يعلمون الناس السحر)؛ فهو كاف إن جعلت (ما) نافية، و(حسن) إن جعلتها موصولة[2].

وذكروا أن الكافي يتفاضل في الكفاية، فما كان على رأس آية فهو أكفى، وبعض المقاطع أكفى من بعض، فالوقف على قوله تعالى: (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) كاف، والوقف على (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أكفى[3].

. الوقف الحسن:

ورد عند ابن الأنباري والنحاس والداني وابن الطحان وابن الجزري والأنصاري والأشموني. وهو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا؛ إذ كثيراً ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها استثناءً والأخرى مستثنى منها؛ إذ ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى كما تقدم أو من حيث كونه نعتاً لما قبله أو بدلاً أو حالاً أو توكيداً وغير ذلك؛ نحو الوقف على قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فهو حسن؛ لأنه في نفسه مفيد يحسن الوقف عليه، والابتداء بقوله (رَبِّ الْعَالَمِينَ) لا يحسن؛ لأنه مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه

---

[1] انظر: منار الهدى 31

[2] انظر: منار الهدى 31

[3] انظر: الداني 144 وابن الطحان 39 والأشموني 28

تابع لما قبله [1]. وإن رفع (ربّ) على إضمار مبتدأ أو نصب على المدح . وبه قرئ وحكى سيبويه: الحمد لله أه لَ الحمد برفع اللام ونصبها . فلا يقبح الابتداء به ، كأن يكون رأس آية نحو: (رب العالمين)، ويجوز الوقف عليه؛ لأنه رأس آية وهو سنة وإن تعلق ما بعده بما قبله لما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قرأ قطع قراءته ، يقول (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم يقف ثم يقول (الحمد لله رب العالمين) ثم يقف ثم يقول (الرحمن الرحيم) ثم يقف، وهذا أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي، وإن كان ما بعد كل آية مرتبطاً بما قبله ارتباطاً معنوياً ويجوز الابتداء بما بعده لمجيئه عن النبي ﷺ. وقد يكون الوقف (حسناً) على قراءة غير (حَسَن) على أخرى نحو الوقف على (مترفيها)؛ فمن قرأ (أمرنا) بالقصر والتخفيف وهي قراءة العامة من الأمر؛ أي أمرناهم بالطاعة فخالفوا فلا يقف على (مترفيها) ومن قرأ (آمرنا) بالمد والتخفيف بمعنى كثرنا أو قرأ (أمّرنا) بالقصر والتشديد من الإمارة بمعنى (سلطنا) حسن الوقف على (مترفيها) وهما شاذتان لا تجوز القراءة بهما ، وقد يكون الوقف حسناً والابتداء قبيحاً نحو (يخرجون الرسول وإياكم) فللوقف على (الرسول) حسن والابتداء بـ(إياكم) قبيح لفساد المعنى ؛ إذ يصير تحذيراً عن الإيمان بالله تعالى ولا يكون الابتداء إلاَّ بكلام موفٍ للمقصود[2].

وذكر الداني وابن الطحان أن هذا الضرب يسمى صالحا؛ لأنه لا يمكن للقارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كاف؛ لأن نفَسه ينقطع دون ذلك [3]، واعتبر

---

[1] انظر: الأنباري 150/1 والداني 145 وابن الطحان 45 وابن الجزري 178 والأنصاري 20 والأشموني 32

[2] انظر: الأشموني: منار الهدى 32 : 33

[3] انظر: الداني 145 وابن الطحان 45

الأنصاري الوقف التام وقفا حسنا، يقول: "والوقف على (مصبحين وبالليل) وقف تام، لكن على (أفلا تعقلون) أتم؛ لأنه آخر القصة، ولذلك يسمى الأول حسنا"[1].

. الوقف القبيح[2] :

ورد عند ابن الأنباري[3] والداني وابن الطحان وابن الجزري والأنصاري والأشموني. وهو الذي لا يُعرَف المراد منه [4]، ولا تقوم فائدة عنه [5]، أو يوهم الوقوع في محذور [6]، وقيل: هو ما لم يتم الكلام به، والوقف عليه يكون اضطراريا، ولا يجوز تعمّد الوقف عليه لفساد المعنى[7]، وقيل: هو ما اشتد تعلقه بما بعده لفظا ومعنى، كالوقف على (عصاني) من قوله تعالى: "فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم" [8]. وبعضه أقبح من بعض، نحو الوقف على قوله (إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي) البقرة 26، فإنه يوهم غير ما أراده الله؛ إذ يوهم وصفا لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، ونحو: (فويل للمصلين) فإنه يوهم أن الوعيد بالويل للفريقين وهو لطائفة مذكورين بعده ، ونحو (لا تقربوا الصلاة) فإنه يوهم إباحة ترك الصلاة بالكلية ، فإن رجع ووصل الكلام بعضه ببعض غير معتقد لمعناه فلا إثم عليه وإلاَّ أثـِمَ مطلقاً وقف أم لا ، ومما يوهم الوقفُ على الكلام المنفصل الخارج عن حكم ما وصل به نحو (إنما يستجيب الذين يسمعون

---

[1] انظر: المقصد 18

[2] الوقف القبيح يمكن أن يرادف ما ورد عند النحاس والسجاوندي باسم (ما لا يجوز).

[3] عرّفه الأبناري بأنه ليس بتام ولا حسن. الإيضاح 150/1

[4] انظر: الداني 148 وابن الطحان 50 والأنصاري 22

[5] انظر: ابن الطحان 50

[6] انظر: الأنصاري 22

[7] انظر: ابن الجزري 178/1

[8] سورة إبراهيم 36

والموتى)؛ لأن الموتى لا يسمعون ولا يستجيبون ، إنما أخبر الله عنهم أنهم يبعثون ومنه (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم والذين كفروا وكذبوا بآياتنا)، ونحو (للذين استجابوا لربهم الحسنى والذين لم يستجيبوا له) ونحو (من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل) ونحو (فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا) ونحو (فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني) وشبه ذلك من كل ما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى ؛ لأنه سوّى بالوقف بين حال من آمن ومن كفر وبين من ضل ومن اهتدى، فهذا جليّ الفساد.

وأما الأقبح فنحو الوقف بين القول والمقول نحو قوله تعالى: (وقالت اليهود)، ثم يبتدئ (يد الله مغلولة)، أو (لقد كفر الذين قالوا)، ثم يبتدئ (إن الله ثالث ثلاثة)، وشبه ذلك من كل ما يوهم خلاف ما يعتقده المسلم[1].

. *الوقف الصالح :*

ورد عند النحاس والداني والأنصاري والأشموني. والنحاس لم يقف عنده ليحدَّه لنا؛ وإنما نفهم من أمثلته أنه يماثل عنده الوقف الكافي، فقال في قوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) ليس بقطع كاف؛ لأن الائتناف بما بعده لا يحسن. و(إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) ليس بوقف صالح؛ لأنه لا يستأنف (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) البقرة 15، وثمة آيات أخرى تؤكد أن الصالح عنده هو الكافي[2]. وأما الداني فالصالح عنده هو الوقف الحسن؛ ففي حديثه عن الوقف الحسن قال: "ويسمى هذا الضرب صالحا؛ إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كاف؛ لأن نفَسَه ينقطع دون ذلك"[3].

---

[1] انظر: الأشموني: منار الهدى 35 : 36

[2] انظر: القطع والائتناف 50 : 51

[3] انظر: المكتفى 145

وأما الأنصاري فقد جعل الوقف الصالح في مرتبة دون الحسن والكافي، ومثّل له بالآية: (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ) البقرة 61، فهذا وقف صالح [1]، وماثله الرأي الأشموني، مضيفا أنه يُعبَّر عنه بالجائز [2]، وفي موضع آخر عدّه نوعا من الوقف الكافي، وذلك عند حديثه عن التفاضل في الكفاية، وساق له مثالا بقوله تعالى: (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)، فهذا صالح، والوقف على (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً) أصلح، والوقف على (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) أصلح منهما، ولم يقف عند هذا الحد، بل نص على أن أعلى المراتب الأتم ثم الأكفى ثم الأحسن ثم الأصلح[3].

. الوقف الجائز :

ورد هذا النوع عند السجاوندي والأنصاري والأشموني. وعند السجاوندي هو ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، كالوقف على (قبلك) من قوله تعالى: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من ***قبلك*** وبالآخرة هم يوقنون)؛ لأن واو العطف تقتضي الوصل، وتقديم المفعول [4]على الفعل يقطع النظم؛ فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة [5]. وعند الأنصاري هو ما دون التام والكافي والصالح والحسن، نفهم ذلك من قوله بعد عرضه للوقف التام والصالح والحسن: "والجائز ما خرج عن ذلك، ولم يقبح" [6]، أما عند الأشموني فهو الوقف الصالح أو الأصلح، ففي

---

[1] انظر: المقصد 21

[2] انظر: منار الهدى 28

[3] انظر: منار الهدى 28، 32

[4] يقصد بالمفعول هنا الجار والمجرور (بالآخرة)، وهو مفعول في المعنى، وليس في الصنعة.

[5] انظر: علل الوقوف 128/1

[6] انظر: المقصد 21

حديثه عن مراتب الوقف يقول: "فأعلاها الأتم ثم الأكفى ثم الأحسن ثم الأصلح، ويعبّر عنه بالجائز"[1].

. وقف البيان :

ورد عند الأنصاري والأشموني، وهو ما يُبِين معنىً لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: (وتوقّروه) الفتح 9؛ فرقا بين الضميرين، فالضمير في (توقروه) للنبي ﷺ وفي (تسبحوه) لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد[2].

. الوقف اللازم:

انفرد به السجاوندي، ولم يعرفه، وإنما نفهم من أمثلته أنه ما لو وصل طرفاه غُيّر المراد وتناقض المعنى وشنع، ومن أمثلته الوقف على قوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ) من قوله: (فتول عنهم . يوم يدع الداع إلى شيء نكر) القمر6، فلو وُصل بما بعده لصار الظرف ظرفا لقوله (فتولّ)، وكان المعنى: فتولّ عنهم عندما ينفخ في الصور، وهو محال[3].

وأشار إلى مفهومه ابن الجزري في قوله: "من الأوقاف ما يتأكد استجابة لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأُوهم معنى غير المراد، وهذا الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازما)، وعبر عنه بعضهم بالواجب. ويجئ هذا في التام والكافي، وربما يجئ في الحسن، ومنه الوقف على: (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) والابتداء بـ(إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)؛ لئلا يوهم أن ذلك من قولهم"[4].

---

[1] انظر: منار الهدى 28

[2] انظر: المقصد 21 ومنار الهدى 28 وفي تفسير الآية أقوال، منها ما ذكره الأشموني، ومنها أن الضمائر كلها عائدة على (الله) تعالى. راجع الألوسي: روح المعاني 349/26

[3] انظر: علل الوقوف 113/1

[4] انظر: النشر 183/1

. الوقف المطلق:

انفرد به السجاوندي، وهو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به والفعل المستأنف والشرط والاستفهام والنفي، نحو قوله تعالى: (اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ) بعد (كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) ، ونحو قوله تعالى: (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ) بعد (وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ)، ونحو قوله تعالى: (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ) بعد (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ)[1] .

. الوقف المجوّز لوجه:

انفرد به السجاوندي، ولم يعرفه، وإنما نفهم من أمثلته أنه ما كان الوصل فيه أفضل، غير أن ثمة وجها في اللفظ يسمح بالوقف، ومنه الوقف على قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) البقرة 86؛ لأن الفاء في قوله (فَلا يُخَفَّفُ) لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء لا حقيقة الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يرى للفصل وجها[2] .

. الوقف المرخّص ضرورة:

انفرد به السجاوندي، وهو ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يُرخَّص ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، كالوقف على (وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) والابتداء بـ(وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) البقرة 22؛ فقوله

---

[1] انظر: علل الوقوف 116 وما بعدها. والآيات على التوالي: الشورى 13 البقرة142 الأنعام 39 ويقترب هذا الوقف من الوقف التام عند الأشموني وغيره؛ فمعاييره تعد جزءا من معايير الوقف التام التي ذكرها الأشموني في منار الهدى، والتي أشرنا إليها في الوقف التام.

[2] انظر: علل الوقوف 130/1

(وأنزل) لا يستغني عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلى الصريح المذكور قبله، غير أنه جملة مفهومة لكون الضمير مستكنا، وإن كان لا يبرز إلى النطق[1].

. الوقف المفهوم:

انفرد به الأنصاري، ولم يعرفه، وإنما ساق له مثالا، وذلك في قوله: الوقف على (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ) صالح، فإن قال: (وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ) كان كافيا، فإن بلغ (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) كان مفهوما[2].

---

[1] انظر: علل الوقوف 131/1 وهذا الوقف يقترب من الوقف الكافي والوقف الحسن عند غيره؛ لأن الوقف على (بناء) جائز عند النحاس على أن الواو للاستئناف، وغير جائز إذا كانت للعطف، وهو كاف عند الداني، وهو حسن عند الأشموني إن كانت الواو للاستئناف، وغير جائز إن كانت للعطف. انظر: القطع والائتناف 54 والمكتفى في الوقف والابتدا 161 ومنار الهدى 88

[2] المثال من البقرة 61، 62 وانظر: المقصد 21

تعليق :

من خلال هذا العرض الموجز لأنواع الوقف يتبين للباحث:

. أن ثمة أنواعا من الوقوف اتفق عليها جلّ العلماء مصطلحا ومفهوما، وهذه الأنواع هي: الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن والوقف القبيح؛ ومن ثم ستكون هي محل الدراسة التطبيقية.

. الوقف التام هو ما استقل ما بعده عما قبله لفظا ومعنى، ولذا يحسن الوقف ويحسن الابتداء بما بعده لتمامه المطلق.

. الوقف الكافي هو ما استقل ما بعده عما قبله لفظا لا معنى، ويحسن الابتداء بما بعده كما يحسن الوقف عليه.

. الوقف الحسن هو ما ارتبط ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، وإن جاز الوقف لإفادة معنى يحسن السكوت عليه لم يجز الابتداء بما بعده لتعلقه بما قبله لفظا ومعنى.

. الوقف القبيح هو ما ارتبط ما بعده بما قبله لفظا ومعنىً ارتباطا وثيقا يجعل الوقف يخلّ بالمعنى إخلالا يصل أحيانا إلى التناقض والمعنى المقتضى حال الوصل.

. الوقف اللازم انفرد به السجاوندي، وهو من أهم أنواع الوقف، وكان ينبغي أن ينص عليه سائر العلماء، وأعتقد أنهم استغنوا عنه *بالوقف التام*، لكن ثمة فرقا دقيقا بينهما؛ فإن الوصل في الوقف التام بين ما قبله وما بعده لا يفسد المعنى في بعض الآيات، ولننظر إلى قوله تعالى: (إياك نستعين. اهدنا الصراط) وقوله (فتولّ عنهم. يوم يدع الداع)، فالوقف على (نستعين) و(عنهم) تام، لكن ثمة فرقا بين الوقفين، فالوصل في (نستعين اهدنا) لا يفسد المعنى، في حين أنه في (فتول عنهم يوم يدعُ) يجعل المعنى شنيعا متناقضا والمعنى الآخر الذي يقتضيه الوقف؛ ومن هنا كان ينبغي على العلماء أن ينصوا على هذا الوقف اللازم، كما كان ينبغي عليهم أن ينصوا على *الوقف الممنوع* ، وأعتقد أنهم استغنوا عنه بالوقف

القبيح؛ فمن القبيح ما هو أقبح، والوقف الأقبح هو الوقف الممنوع، لكن كان من الأفضل أن يشار إليه بالمصطلح.

. باقي أنواع الوقوف لم يُجمِع العلماء عليها اصطلاحا ومفهوما كالوقف الصالح والوقف المفهوم، فبينما يمثل كل منها قسما مستقلا عند بعض العلماء يرادف نوعا آخر كالكافي أو الحسن عند بعضهم، في حين أنه لم يرد عند آخرين.

. لاحظ الباحث أن الفروق بين أنواع الوقوف محصورة في اللفظ والمعنى تعلقا واستقلالا؛ الأمر الذي يجعله يتساءل: ما المقصود باللفظ؟ وماذا يعني (التعلق اللفظي) ؟ هل هو الارتباط النحوي؟ وإذا كان كذلك فهل يعنون به الاتباط بين عنصري الإسناد فحسب؟ أو الارتباط بين جميع عناصر التركيب عمدةً وفضلةً؟ وما معيارهم في ذلك؟ وماذا يقصدون بـ(المعنى) و(التعلق المعنوي)؟

. يتساءل الباحث أيضا: هل وضحتْ مفاهيم المصطلحات في ذهن الأشموني؟ وهل نجح في تطبيقها على آيات القرآن؟ وهل يمكن أن ينعت بالدقة العلمية في المصطلح مفهوما وتطبيقا؟ هذا ما نحاول أن نجيب عنه في الصفحات القادمة.

المبحث الثالث

الوقوف في سورة البقرة

أولا : نماذج الوقوف :

* * *

قال تعالى: آلم(1)ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ(2)الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ(3)وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ(4)أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(5)

.ريب 2 (تام) إن رفع هدى بفيه[1] أو بالابتداء وفيه خبره ، (وكاف) إن جعل خبر لا محذوفاً ؛ لأنَّ العرب يحذفون خبر لا كثيراً فيقولون : لا مثل زيد أي في البلد ، وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها ، يقولون: لا عليك أي لا بأس عليك ، ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفرداً ، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به فتعمل في الخبر عنده كغيره، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع؛ وهي عاملة في الخبر، والتقدير: لا ريب فيه فيه هدى؛ فـ(فيه) الأول هو الخبر، وبإضمار العائد على الكتاب يتضح المعنى، وردّ هذا أحمدُ بن جعفر وقال : لابدّ من عائد ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين)؛ لأنَّه لا يوقف على ريب اتفاقاً ؛ لأنهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموضع . وهذا تعسف من جماعة من النحاة أضمروا محلاً متصلاً به خبر لا واكتفى بالمحل لأنَّ خبر لا التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه تقول: إن زرتنا فلا براحُ بالرفع، وإن زرتنا فلا براحَ بنصبه، وهم يضمرون في كلا الوجهين، وهذا غير بعيد في القياس عندهم، ولو ظهر المضمر لقيل: لا ريب فيه فيهِ هدى وهذا صحيح في العربية[2].

.فيه2 (تام) إن رفع هدى بالابتداء خبره محذوف أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره فيه فيهِ هدى و (كاف) إن جعل خبر مبتدأ محذوف أي هو و(حسن) إن

---

[1] يقصد أن (هدى) فاعل للفعل المستكن في الجار والمجرور.

[2] انظر: منار الهدى 76

انتصب مصدراً بفعل محذوف وليس بوقف إن جعل هدىً خبراً لذلك الكتاب أو حالاً منه أو من الضمير في فيه أي هادياً أو من ذلك[1].

. ***للمتقين2*** (تام) إن رفعت الذين بالابتداء وفي خبره قولان أحدهما أولئك الأولى والثاني أولئك الثانية والواو زائدة وهذان القولان منكران لأنَّ (والذين يؤمنون) يمنع كون أولئك الأولى خبراً ووجود الواو يمنع كون أولئك الثانية خبراً أيضاً والأولى تقديره محذوفاً أي هم المذكورون و(حسن) إن نُصب الذين بـ(أعني أو أمدح)؛ لأنَّ النصب إنما يكون بإضمار فعل فنصبه بالفعل المضمر وهو في النية عند ابتدائك بالمنصوب فلا يكون فاصلاً بين العامل والمعمول لأنَّك إذا ابتدأت بالمعمول فكأنك مبتديء بالعامل معه وتضمره حال ابتدائك بالمعمول وليس المتقين بوقف إن جر الذين صفة لهم أو بدلاً منهم أو عطف بيان لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت ولا بين البدل والمبدل منه لأنهما كالشيء الواحد ومن حيث كونه رأس آية يجوز ففي محل الذين ثلاثة أوجه الجر من ثلاثة وهو كونه صفة للمتقين أو بدلاً منهم أو عطف بيان والنصب من وجه واحد وهو كونه مفعولاً لفعل محذوف والرفع من وجهين: كونه خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر ما ذكرناه فيما تقدم[2].

. ***ينفقون3*** (تام) على استئناف ما بعده و(كاف) إن جعل الذين الأول منصوباً على المدح أو مجروراً على الصفة أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي هم المذكورون فعلى هذه التقديرات الثلاثة يكون والذين يؤمنون مستأنفاً جملة مستقلة من مبتدأ وخبر ولا وقف من قوله (والذين يؤمنون) إلى (يوقنون)، فلا يوقف على (إليك)؛ لأنَّ ما الثانية عطف على ما الأولى ولا على (من قبلك) لأنها عطف على ما قبلها ولا على (بالآخرة)؛ لأنَّ الباء من صلة يوقنون وموضع بالآخرة نصب بالفعل بعدها وقدم المجرور اعتناءً به أو للفاصلة وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم وتقدير الكلام

---

[1] انظر: منار الهدى 77

[2] انظر: المرجع السابق 77

وهم يوقنون بالآخرة وإن جعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ والخبر محذوفاً تقديره هم المذكورون والذين الثاني عطفاً على الذين الأول جاز الوقف على من قبلك[1].

. يوقنون 4 (تام) إن جعل (أولئك) مبتدأ خبره (على هدى من ربهم)، وليس بوقف إن جعل (الذين يؤمنون بالغيب) مبتدأ خبره (أولئك على هدى)؛ لفصله بين المبتدأ والخبر ومن حيث كونه رأس آية يجوز[2].

****

قال تعالى: (وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ(8)يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ(9)

. بمؤمنين 8 (تام) إن جعل ما بعده استئنافاً بيانياً كأنَّ قائلاً يقول ما بالهم قالوا آمنا ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين فقيل يخادعون الله وليس بوقف إن جعلت الجملة بدلاً من الجملة الواقعة صلة لمن وهي يقول وتكون من بدل الاشتمال لأنَّ قولهم مشتمل على الخداع أو حال من ضمير يقول ولا يجوز أن يكون يخادعون في محل جر صفة لمؤمنين لأنَّ ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع لهم ونفي الإيمان عنهم أي وما هم بمؤمنين مخادعين وكل من الحال والصفة قيد يتسلط النفي عليه وعليهما فليس بوقف ومن حيث كونه رأس آية يجوز[3].

****

قال تعالى: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ(17)صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ(18)

. ذهب الله بنورهم 17 (كاف) على استئناف ما بعده وأن جواب لما محذوف تقديره خمدت و(ليس بوقف) إن جعل هو وما قبله من جملة المثل[4].

---

[1] انظر: منار الهدى 78

[2] انظر: المرجع السابق 78

[3] نفس المرجع 82

[4] انظر: منار الهدى 85

. **لا يبصرون17** (كاف) إن رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف أي هم و (ليس بوقف) إن نصب على أنه مفعول ثان لترك وإن نصب على الذم جاز[1]

* * *

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ(21)الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ(22).

. **اعبدوا ربكم21** (كاف) إن جعل الذي مبتدأ وخبره الذي جعل لكم الأرض أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي و (حسن) إن نصب بمقدر وليس بوقف إن جعل نعتاً لربكم أو بدلاً منه أو عطف بيان[2].

. **خلقكم21** ليس بوقف ؛ لأنَّ و (الذين من قبلكم) معطوف على الكاف وإن جعل (الذي جعل لكم) الثاني منصوباً بـ(تتقون) كان الوقف على (من قبلكم) حسناً ، وكان الوقف (تتقون) ليس بوقف ؛ لفصله بين البدل والمبدل منه وهما كالشيء الواحد ومن حيث كونه رأس آية يجوز الذي جعل لكم الأرض يحتمل الذي النصب والرفع فالنصب من خمسة أوجه نصبه على القطع أو نعت لربكم أو بدل منه أو مفعول تتقون أو نعت النعت أي الموصول الأول والرفع من وجهين أحدهما أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا فإن جعل الذي جعل لكم خبراً عن الذي الأول أو نعتاً لربكم أو بدلاً من الأول أو نعتاً لم يوقف على تتقون وإن جعل الثاني خبر مبتدأ محذوف أو في موضع نصب بفعل محذوف كان الوقف كافياً[3].

---

[1] انظر : المرجع السابق 85

[2] انظر : نفس المرجع 87

[3] انظر : منار الهدى 87

. والسماء بناءً 22 (حسن) إن جعل ما بعده مستأنفاً وليس بوقف إن عطف على ما قبله وداخلاً في صلة الذي جعل لكم فلا يفصل بين الصلة والموصول[1].

****

قال تعالى: وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ(26)الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمْ الْخَاسِرُونَ(27).

. الفاسقين 26: في (الذين) الحركات الثلاث الجر من ثلاثة أوجه : كونه صفة ذم للفاسقين أو بدلاً منهم أو عطف بيان والنصب من وجه واحد وهو كونه مفعولاً لفعل محذوف، والرفع من وجهين كونه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر جملة (أولئك هم الخاسرون)، فإن رفع بالابتداء كان الوقف على الفاسقين (تاماً)؛ لعدم تعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنىً، وإن رفع خبر مبتدأ أي هم الذين كان (كافياً)، وإن نصب بتقدير أعني كان (حسناً)، و(ليس بوقف) إن نصب صفة للفاسقين أو بدلاً منهم أو عطف بيان ومن حيث كونه رأس آية يجوز[2].

****

قال تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ(36)

.اهبطوا 36 (حسن) إن رفع (بعضكم) بالابتداء خبره (لبعضٍ عدوّ)[3] وليس بوقف إن جعل ما بعده جملة في موضع الحال من الضمير في (اهبطوا)، أي اهبطوا متباغضين بعضكم لبعض عدو والوقف على عدو (أحسن)[4].

---

[1] انظر: منار الهدى 88

[2] انظر: المرجع السابق 90

[3] الخبر هو (عدو) وليس (لبعض عدو) كما زعم الأشموني. انظر: النحاس: إعراب القرآن 214/1

[4] انظر: منار الهدى 93

* * *

قال تعالى: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ(45)الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ(46).

. ***الخاشعين 45*** الذين يحتمل الحركات الثلاث (فتام) إن رفع موضعه أو نصب وليس بوقف إن جر نعتاً لما قبله[1].

* * *

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ(62).

. ***عند ربهم 62*** (كاف) على أنَّ الواوين بعده للاستئناف ، و(ليس بوقف) إن جعلتا للعطف[2].

* * *

قال تعالى: قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ(68).

. ***ولا بكر 68*** (كاف) إن رفع عوان خبر مبتدأ محذوف أي هي عوان فيكون منقطعاً من قوله لا فارض ولا بكر و(ليس بوقف) إن رفع على صفة لبقرة لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد فكأنه قال إنها بقرة عوان قاله الأخفش[3]، وقال ابن الأنباري: وهذا غلط لأنها إذا كانت نعتاً لها لوجب تقديمها عليهما فلما لم يحسن أن تقول إنها بقرة عوان بين ذلك لا فارض ولا بكر لم يجز لأنَّ ذلك كناية عن الفارض والبكر فلا يتقدم المكنى على الظاهر فلما بطل في المتقدم بطل في المتأخر انظر السخاوي وكررت لا لأنها متى وقعت قبل خبر أو نعت أو حال وجب تكريرها تقول زيد لا قائم ولا قاعد

---

[1] انظر: منار الهدى 95

[2] منار الهدى 97

[3] انظر: معاني القرآن 82

ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً ولا يجوز عدم التكرار إلاَّ في الضرورة خلافاً للمبرد وابن كيسان[1] .

****

قال تعالى: (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ (71).

. لا ذلول 71 (كاف) إن جعل تثير خبر مبتدأ محذوف وقال الفراء[2] لا يوقف على ذلول لأنَّ المعنى ليست بذلول فلا تثير الأرض فالمثيرة هي الذلول، وحكي عن السجستاني أن الوقف (لا ذلول) والابتداء (تثير الأرض)، وقال هذه البقرة وصفها الله بأنها تثير الأرض ولا تسقي الحرث ، قال أبو بكر : وهذا القول عندي غير صحيح ؛ لأنَّ التي تثير الأرض لا يعدم منها سقي الحرث ، وما روي عن أحد من الأئمة أنهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادّعوا لها ما ذكره هذا الرجل، بل المأثور في تفسيرها ليست بذلول فتثير الأرض وتسقي الحرث، وقوله أيضاً يفسد ظاهر الآية ؛ لأنها إذا أثارت الأرض كانت ذلولاً ، وقد نفى الله هذا الوصف عنها ، فقول السجستاني لا يؤخذ به ولا يعرج عليه[3] .

قال تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ (73)

. الموتى 73 (حسن) على استئناف ما بعده وتكون الآيات غير إحياء الموتى وليس بوقف إن جعل ويريكم آياته بإحيائه الموتى فلا يفصل بينهما[4] .

****

---

[1] منار الهدى 98

[2] لم أجد هذا القول في معاني القرآن للفراء

[3] منار الهدى 99

[4] المرجع السابق 100

قال تعالى: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ(74) أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ(75)

. تعملون 74 (كاف) لمن قرأ بالفوقية و (تام) لمن قرأ يعملون بالتحتية ؛ لأنه يصير مستأنفاً[1] .

****

قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ(84)ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ (85).

. تشهدون 84 (كاف) على استئناف ما بعده وليس بوقف إن جعل جملة في موضع الحال بمعنى متظاهرين[2] .

****

قال تعالى: بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ (90)

. بئسما اشتروا به أنفسهم 90 (تام) إن جعل محل (أن) رفعاً خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هو أن يكفروا أو جعل مبتدأ محذوف الخبر ، وليس بوقف إن جعلت (أن يكفروا) مبتدأ، وما قبلها خبراً أو جعلت بدلاً من الضمير في به إن جعلت ما تامة[3] .

قال تعالى: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا

---

[1] نفس المرجع 100

[2] انظر : منار الهدى103

[3] نفس المرجع 104

يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ (102).

. ***ولكن الشياطين كفروا 102*** (حسن) على استئناف ما بعده وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع نصب على الحال أو خبر (لكن)[1].

. ***السحر 102*** (كاف) إن جعلت (ما) نافية ثم يبتديء: (وما أنزل على الملكين)، أي لم ينزل عليهما سحر ولا باطل ، وإنما أُنزِل عليهما الأحكام وأُمِرا بنصرة الحق وإبطال الباطل، وليس بوقف إن جعلت (ما) بمعنى الذي أي ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر والذي أنزل على الملكين[2].

****

قال تعالى: وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(109)

. ***كفاراً 109*** (كاف) إن نصب حسداً بمضمر غير الظاهر لأن حسداً مصدر فعل محذوف أي يحسدونكم حسداً وهو مفعول له أي يرونكم من بعد إيمانكم كفاراً لأجل الحسد وليس بوقف إن نصب حسداً على أنه مفعول له ؛ إذ لا يفصل بين العامل والمعمول بالوقف[3].

قال تعالى: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ(119)

. ***ونذيرا 119*** (حسن) على قراءة ولا تسأل بفتح التاء والجزم وهي قراءة نافع وهي تحتمل وجهين أحدهما أن يكون أمره الله بترك السؤال والثاني أن يكون المعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب أو هو من باب تأكيد النهي نحو لا تأكل السمك ولا

---

[1] نفسه 106

[2] منار الهدى 106

[3] المرجع السابق 109

تشرب اللبن ومن قرأ بضم التاء والرفع استئنافاً له وجهان أيضاً أحدهما أن يكون حالاً من قوله إنا أرسلناك بالحق فيكون منصوب المحل معطوفاً على بشيراً ونذيرا أي أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وغير مسؤل عن أصحاب الجحيم فعلى هذه القراءة لا يوقف على ونذيراً إلاَّ على تسامح الثاني أن تكون الواو للاستئناف ويكون منقطعاً عن الأول على معنى ولن تسأل أو ولست تسأل أو ولست تؤاخذ فهو على هذا منقطع عما قبله فيكون الوقف على ونذيراً (كافياً)[1].

****

قال تعالى: وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ(132)

. بنيه 132 (حسن) إن رفع ويعقوب على الابتداء أي ويعقوب وصى بنيه فالقول والوصية منه وليس بوقف إن عطف على إبراهيم أي ووصى يعقوب بنيه ؛ لأنَّ فيه فصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه وكذا لا يوقف على بنيه على قراءة يعقوب بالنصب عطفاً على بنيه أي ووصى إبراهيم يعقوب ابن ابنه إسحق بجعل الوصية من إبراهيم والقول من يعقوب[2].

****

قال تعالى: (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ(137)صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ(138)

. العليم 137 (تام) إن نصب ما بعده على الإغراء أي الزموا والصبغة دين الله وليس بوقف إن نصب بدلاً من (ملة)[3].

---

[1] منار الهدى 111

[2] المرجع السابق 114

[3] نفسه 116

. صبغة138(أحسن) لاستئناف ما بعده، ولا يوقف إن جعل جملة في موضع الحال[1].

****

قال تعالى: الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ(146)الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنْ الْمُمْتَرِينَ(147)

. وهم يعلمون 146 (تام) على أن الحق مبتدأ وخبره من ربك أو مبتدأ والخبر محذوف أي الحق من ربك يعرفونه أو الحق خبر مبتدأ محذوف أي هو الحق من ربك أو مرفوع بفعل مقدر أي جاءك الحق من ربك فعلى هذه الوجوه يكون تاماً وليس بوقف إن نصب الحق بدلاً من الحق أي ليكتمون الحق من ربك وعلى هذا لا يوقف على يعلمون لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه[2].

****

قال تعالى: (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ(150)كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ(151)فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِي(152)

. حجة 150 (لا يوقف عليها) إن كان الاستثناء متصلاً وعند بعضهم يوقف عليه إن كان منقطعاً لأنه في قوة لكن فيكون ما بعده ليس من جنس ما قبله[3].

. تهتدون 150 (تام) إن علق (كما) بقوله فاذكروني وليس بوقف إن علق بقوله قبلُ (ولأتمّ) أي فاذكروني كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم فإن جزاء هذه النعمة هو ذكري والشكر لي وعلى هذا لا يوقف على تعلمون لتعلق الكاف بما بعدها من قوله فاذكروني ولا يوقف على تهتدون إن علقت الكاف بما قبلها من ولأتم والمعنى على

---

[1] نفسه 116

[2] منار الهدى 117

[3] المرجع السابق 118

هذا أن الله أمرهم بالخشية ليتم نعمته عليهم في أمر القبلة كما أنعم عليهم بإرسال الرسول وعلى هذا التأويل يوقف على (تعلمون)[1] .

****

قال تعالى: وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرْ الصَّابِرِينَ(155)الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ (156)

. الصابرين 155 (تام) إن رفع (الذين) مبتدأ وخبره أولئك أو رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره هم الذين و (كاف) إن نصب بـ(أعني) مقدراً و (ليس بوقف) إن جعل نعتاً للصابرين أو بدلاً منهم ؛ لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت ولا بين البدل والمبدل منه بالوقف[2] .

****

قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمْ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْ النَّارِ(167)

. حسرات عليهم 167 (كاف) على استئناف ما بعده وليس بوقف إن جعل حالاً[3] .

****

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ(178)

. في القتلى 178 (حسن) إن رفع ما بعده بالابتداء وليس بوقف إن رفع بالفعل المقدر والتقدير أن يقاس الحر بالحر[4] .

****

---

[1] نفسه 119

[2] منار الهدى 119

[3] السابق 121

[4] نفسه 123

قال تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ(184)شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنْ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ)

. تعلمون 184 (تام) إن رفع شهر بالابتداء وخبره الذي أنزل فيه القرآن ، و(كاف) إن رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي المفترض عليكم أو هي أو الأيام شهر رمضان ومثل ذلك من نصبه على الإغراء ، و(حسن) إن نصب بفعل مقدر أي صوموا شهر رمضان ، وليس بوقف إن جعل بدلاً من أيام معدودات [1] ، كأنه قال أياماً معدودات شهر رمضان والبدل والمبدل منه كالشيء الواحد أو بدلاً من الصيام على أن تجعله اسم ما لم يسم فاعله أي كتب عليكم شهر رمضان[2].

****

قال تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ (196).

. وأتموا الحج 196 (حسن) لمن رفع والعمرة على الاستئناف فلا تكون العمرة واجبة وبها قرأ الشعبي وعامر وتأولها أهل العلم بأن الله أمر بتمام الحج إلى انتهاء مناسكه، ثم استأنف الأخبار بأن العمرة لله ليدل على كثرة ثوابها وللترغيب في فعلها وليس بوقف لمن نصبها عطفاً على الحج فتكون داخلة في الوجوب وبهذه القراءة قرأ العامة[3].

قال تعالى: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِي يَاأُوْلِي الْأَلْبَابِ(197).

---

[1] القراءة بالنصب شاذة وردت عن الحسن البصري. انظر: البناء الدمياطي: الإتحاف 199

[2] منار الهدى 124

[3] السابق 126

.**فسوق 197** يبنى الوقف عليه ووصله على اختلاف القراء والمعربين في رفع (رفث) وما بعده فمن قرأ برفعهما والتنوين وفتح (جدال) وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير[1] فوقفه على (فسوق) تام، ولا يوقف على شيء قبله ثم يبتديء (ولا جدال في الحج)، وليس (فسوق) بوقف لمن نصب الثلاثة وهي قراءة الباقين واختلف في رفع رفث وفسوق فقيل بالابتداء والخبر محذوف تقديره كائن أو مستقر في الحج أو رفعهما على أن لا بمعنى ليس والخبر محذوف أيضاً ففي الحج على الأول خبر ليس وعلى الثاني خبر المبتدأ وعليهما الوقف على فسوق كاف ومن نصب الثلاثة لم يفصل بوقف بينهما[2].

****

قال تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ(205)

.**ليفسد فيها 205** (كاف) لمن رفع ويهلك بضم الياء والكاف من أهلك على الاستئناف أو خبر مبتدأ أي وهو يهلك ، والحرث والنسل مفعولان بهما أي ليفسد فيها ويهلك وليس بوقف لمن رفعه عطفاً على يشهد أو نصبه نسقاً على (ليفسد)، وقرئ (يهلك) بفتح الياء والكاف معاً والحرث والنسل برفعهما كأنه قال ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل على يده والوقف إذاً على (والنسل) كقراءة الجماعة (ويهلك) بضم الياء وفتح الكاف ونصب الحرث والنسل عطفاً على (ليفسد) والرابعة ويهلك بضم الكاف مضارع هلك ورفع ما بعده وكذا مع فتح اللام وهي لغة شاذة لفتح عين ماضيه وليست عينه ولا لامه حرف حلق.[3]

****

قال تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنْ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ(210).

---

[1] وكذلك أبو جعفر ويعقوب من العشرة. انظر: البناء الدمياطي: الإتحاف 201

[2] منار الهدى 128

[3] السابق 129 وانظر في هذه القراءات: الإتحاف 201

. ***من الغمام 210*** (كاف) لمن رفع الملائكة على إضمار الفعل أي وتأتيهم الملائكة ، وليس بوقف لمن قرأ بالجر وهو أبو جعفر عطفاً على الغمام كأنه قال في ظلل من الغمام وفي الملائكة وعليه فلا يوقف على الغمام[1] .

****

قال تعالى: (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ(224).

. ***عرضة لإيمانكم 224*** (حسن) إن جعل موضع (أن تبروا) رفعاً بالابتداء والخبر محذوف أي أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أفضل من اعتراضكم باليمين وليس بوقف إن جعل موضع (أن تبروا) نصباً بمعنى العرضة ، كأنه قال ولا تعترضوا بأيمانكم لأن تبروا فلما حذف اللام وصل الفعل فنصب ، فلا يوقف على لأيمانكم للفصل بين العامل والمعمول ولو جعل كما قال أبو حيان[2] أن تبروا وما بعده بدلاً من أيمانكم لكان أولى في عدم الوقف؛ لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف[3] .

قال تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ(236).

. ***وعلى المقتر قدره 236*** (حسن) إن نصب متاعاً على المصدر بفعل مقدر و أنه غير متصل بما يليه من الجملتين وليس بوقف إن نصب على الحال من الواو في ومتعوهن[4] .

****

---

[1] منار الهدى 130

[2] انظر: البحر المحيط 177/2

[3] منار الهدى 134

[4] المرجع السابق 136

قال تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ(240).

. ***أزواجاً 240*** (حسن) إن رفع ما بعده بالابتداء، أي فعليهم وصية لأزواجهم، أو رفعت وصية بكتب أي كتب عليهم وصية، ولأزواجهم صفة والجملة خبر الأول وليس بوقف لمن نصب وصية على المصدر أي يوصون وصية وقال العماني [1]: (والذين) مبتدأ وما بعده صلة إلى قوله أزواجاً وما بعد (أزواجاً) خبر المبتدأ سواء نصبت أو رفعت فلا يوقف على (أزواجاً)؛ لأن هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ ؛ فلا يفصل بين المبتدأ وخبره[2].

. ***ولأزواجهم 240*** (حسن) إن نصب ما بعده بفعل مقدر من لفظ ه، أي متعوهن متاعاً أو من غير لفظه ويكون مفعولاً أي جعل الله لهن متاعاً إلى الحول، وليس بوقف إن نصب حالاً مما قبله[3].

****

قال تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ(245)

. ***حسناً 245*** (حسن) لمن رفع ما بعده على الاستئناف، وليس بوقف لمن نصبه جواباً للاستفهام[4].

****

قال تعالى: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ .. (255)

---

[1] لم أجد هذا القول في مختصر كتاب العماني (المرشد) المسمى بـ(المقصد لتخليص ما في المرشد) للشيخ زكريا الأنصاري.

[2] منار الهدى 136

[3] المرجع السابق 136

[4] نفسه 138

. الله لا إله إلاَّ هو 255 (كاف) إن رفع ما بعده مبتدأ وخبراً أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الحي أو جعل الحي مبتدأ وخبره لا تأخذه و(ليس بوقف) إن جعل بدلاً من (لا إله إلاَّ هو) أو بدلاً من (هو) وحده وإذا جعل بدلاً حل محل الأول فيصير التقدير الله لا إله إلاَّ الله، وكذا لو جعل بدلاً من (الله) أو جعل خبراً ثانياً للجلالة ، وجعْلُ (الحي) صفةً لله أجودُ؛ لأنه قريء (الحي القيوم) بنصبهما على القطع ؛ وهو في باب النعت ، تقول جاءني عبد الله العاقل بالنصب وأنت تمدحه وكلمني زيد الفاسق بالنصب تذمه ، ولا يقال في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ؛ لأنا نقول : إن ذلك جائز، تقول: زيد قائم العاقل، ويجوز الفصل بينهما بالجملة المفسرة في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته العاقل على أن العاقل صفة ل(زيداً)، أجريت الجملة المفسرة مجرى الجملة الخبرية في قولك: (زيد ضربته العاقل)، فلما جاز الفصل بالخبر جاز بالجملة المفسرة[1] .

قال تعالى: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ(262)

. ولا أذى 262 (حسن) ثم تبتديء (لهم أجرهم)، وليس بوقف إن جعل (لهم أجرهم) خبر (الذين ينفقون)[2].

****

قال تعالى: (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى (263).

. قول معروف 263 (كاف) على أن قول خبر مبتدأ محذوف أي المأمور به قول معروف أو جعل مبتدأ خبره محذوف تقديره قول معروف أمثل بكم وليس وقفاً إن رفعت قول بالابتداء ومعروف صفة وعطفت ومغفرة عليه وخير خبر عن قول وكذا

---

[1] منار الهدى 140

[2] السابق 143

ليس وقفاً إن جعل خير خبراً عن قول وقوله يتبعها أذى في محل جر صفة لصدقة كذا يستفاد من السمين[1].

****

قال تعالى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُوا الْأَلْبَابِ(269)

. من يشاء 269 (تام) للابتداء بالشرط على قراءة ومن يؤت بفتح الفوقية و(كاف) على قراءة يعقوب (يؤت) بكسر الفوقية قالوا وعلى قراءته للعطف أشبه إلاَّ أنه من عطف الجمل وعلى قراءة من فتح الفوقية يحتمل الاستئناف والعطف وقراءة من فتح الفوقية معتبرة بما بعد الكلام وهو قوله فقد أوتي خيراً فكان ما بعده على لفظ ما لم يسم فاعله بالإجماع وقراءة من كسر الفوقية معتبرة بما قبلها وهو قوله يؤتى الحكمة من يشاء أي يؤتى الله الحكمة من يشاء ومن يؤته الله الحكمة ، فحذف الهاء كما حذف في (أهذا الذي بعث الله رسولاً أراد بعثه الله رسولاً)، والهاء مرادة في الآيتين والحذف عندهم كثير منجلي أي حذف العائد المنصوب المتصل جائز[2].

****

قال تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ(271).

. خير لكم 271 (تام) على قراءة (ونكفر) بالنون والرفع أي نحن نكفّر ، و(كاف) لمن قرأه بالتحتية والرفع أي والله يكفر ، وليس بوقف لمن قرأ (نكفّر) بالجزم وعطفه على محل الفاء من قوله فهو ، وكذا من قرأه بالياء والرفع أو النون والرفع وجعله معطوفاً على ما بعد الفاء إلاَّ أن يجعله من عطف الجمل فيكون كافياً[3].

****

---

[1] السابق 143

[2] منار الهدى 145 وانظر في القراءات: الإتحاف 211

[3] السابق 145 وانظر: الإتحاف 212

قال تعالى: (وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ(272)لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا (273).

. ***لا تظلمون 272*** (تام) إن علق ما بعده بمحذوف متأخر عنه أي للفقراء حق واجب في أموالكم و(كاف) إن علق ذلك بمحذوف متقدم أي والإنفاق للفقراء[1].

. قال تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (282).

. ***من الشهداء 282*** (كاف) إن قريء (إن تضل) بكسر الهمزة على أنها شرطية وجوابها (فتذكّر) بشد الكاف ورفع الراء استئنافاً، وبها قرأ حمزة، ورفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ ؛ أي فهي تذكر ، وليس بوقف إن قريء (أن) بفتح الهمزة على أنها (أن) المصدرية، وبها قرأ الباقون؛ لتعلقها بما قبلها، واختلفوا: بماذا تتعلق؟ فقيل: بفعل مقدر أي، فإن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، وقيل: تتعلق بفعل مضمر على غير هذا التقدير ، وهو أن تجعل المضمر قولاً مضارعاً تقديره : فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان ؛ لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ، وقيل: تتعلق بخبر المبتدأ الذي في قوله (فرجل وامرأتان) وخبره فعل مضمر تقديره فرجل وامرأتان يشهدون لأن تضل إحداهما ، فلا يحسن الوقف على الشهداء ؛ لتعلق (أن) بما قبلها ، فالفتحة في قراءة حمزة فتحة التقاء الساكنين؛ لأن اللام الأولى ساكنة للإدغام في الثانية، والثانية مسكنة للجزم، ولا يمكن إدغام في ساكن ، فحركت الثانية بالفتحة هروباً من التقائهما وكانت الحركة فتحة ؛ لأنها أخف الحركات، والقراءة الثانية (أن) فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها والفتحة

---

[1] منار الهدى 146

فيها حركة إعراب ، و(أن) وما في حيزها في محل نصب أو جر بعد حذف حرف الجر والتقدير: (لأن تضل)[1].

****

قال تعالى: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ(284)

. يحاسبكم به الله 284 (كاف) إن رفع ما بعده على الاستئناف أي فهو يغفر وليس بوقف إن جزم عطفاً على يحاسبكم فلا يفصل بينهما بالوقف[2].

****

قال تعالى: (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا (285)

. من ربه والمؤمنون 284 (تام) إن رفع والمؤمنون بالفعلية عطفاً على الرسول ويدل لصحة هذا قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وآمن المؤمنون فأظهر الفعل ويكون قوله (كل آمن) مبتدأ وخبرا يدل على أن جميع من ذكر آمن بمن ذكر أو المؤمنون مبتدأ أول و (كل) مبتدأ ثان و (آمن) خبر عن كل وهذا المبتدأ وخبره خبر الأول، والرابط محذوف تقديره منهم وكان الوقف على (من ربه) حسناً؛ لاستئناف ما بعده والوجه كونها للعطف ليدخل المؤمنون فيما دخل فيه الرسول من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله بخلاف ما لو جعلت للاستئناف ، فيكون الوصف للمؤمنين خاصة بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله دون الرسول ، والأولى أن نصف الرسول والمؤمنين بأنهم آمنوا بسائر هذه المذكورات[3].

. ورسله 284 (حسن) لمن قرأ (نفرّق) بالنون، وليس بوقف لمن قرأ (لا يفرق) بالياء بالبناء للفاعل ؛ أي لا يفرق الرسول ، كأنه قال آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه

---

[1] منار الهدى 148 وانظر: الإتحاف 213

[2] منار الهدى 150

[3] السابق 150

والمؤمنون كلهم آمن، فحذف الضمير الذي أضاف كل إليه ، ومن أرجع الضمير في (يفرق) بالياء لله تعالى كان متصلاً بما بعدها ؛ فلا يوقف على رسله ؛ لتقدم ذكره تعالى فلا يقطع عنه[1] .

****

---

[1] منار الهدى 150

ثانيا: التحليل:

بعد عرض هذه النماذج التي أبانت عن تنوع الوقوف القرآنية نحاول أن نخضعها لمعايير الوقوف عند الأشموني؛ وذلك من خلال مفاهيم الوقوف التي كشف عنها في إطاره النظري لكتابه، والتي عرضنا لها تفصيلا في المبحث الخاص بـ(الوقف مفهومه وأنواعه) بالإضافة إلى ما ذكره الأشموني من تعليل للوقوف أثناء التطبيق.

وأعتقد أنه من المفيد أن نسجّل هنا موجز مفاهيم الوقوف عند الأشموني، وما ذكره من وقوف في (سورة الفاتحة) على اعتبار أنها بداية التطبيق؛ حتى يتسنى لنا تحديد المعايير والضوابط التي استند إليها الأشموني في تحديد الوقوف في آيات القرآن، وبالتالي نستطيع أن نجيب عن هذا التساؤل: هل التزم الأشموني بتلك المعايير؟ أو تخلّى عنها؟ وهل توافق منهجيا بين التنظير والتطبيق؟ أو وقع في تناقض مع نفسه أثناء التطبيق ؟!

أما الوقوف التي نقف عندها فهي:

. ***الوقف التام:*** هو ما استقل ما بعده عما قبله لفظا ومعنى، ولذا يحسن الوقف ويحسن الابتداء بما بعده لتمامه المطلق.

. و***الوقف الكافي***: هو ما استقل ما بعده عما قبله لفظا لا معنى، ويحسن الابتداء بما بعده كما يحسن الوقف عليه.

. ***والوقف الحسن:*** هو ما ارتبط ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، ويحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظا ومعنى.

. و***الوقف القبيح*** : هو ما ارتبط ما بعده بما قبله لفظا ومعنىً ارتباطا وثيقا يجعل الوقف يخلّ بالمعنى إخلالا قد يصل إلى التناقض والمعنى المراد مع الوصل.

ولمزيد من الإيضاح نسوق نموذجا من نماذج الأشموني يفصح عن مفاهيم الوقوف الأربعة، وهو من قوله: "إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد

الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين. الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل" البقرة 26 يقول: "الوقف على (الفاسقين) حسن على وجه ، وذلك أن في (الذين) الحركات الثلاث : الجر من ثلاثة أوجه: كونه صفة ذم للفاسقين أو بدلاً منهم أو عطف بيان ، والنصب من وجه واحد وهو كونه مفعولاً لفعل محذوف، والرفع من وجهين: كونه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر جملة (أولئك هم الخاسرون)، فإن رفع بالابتداء كان الوقف على الفاسقين (تاماً)؛ لعدم تعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى، وإن رفع خبر مبتدأ أي هم الذين كان (كافياً)، وإن نصب بتقدير أعني كان (حسناً)، و(ليس بوقف) إن نصب صفة للفاسقين أو بدلاً منهم أو عطف بيان[1].

وأما (**الفاتحة**) فذكر "أن فيها ثلاثة وعشرين وقفاً: أربعة تامة وستة جائزة يحسن الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بما بعدها ؛ لأنَّ التعلق فيها من جهة اللفظ ، والوقف حسن؛ إذ الابتداء لا يكون إلاَّ مستقلاً بالمعنى المقصود ، وثلاثة عشر يقبح الوقف عليها والابتداء بما بعدها. فالتامة أربعة: (البسملة) و(الدين) و(نستعين) و(الضالين)، ومن قوله (اهدنا) إلى آخرها سؤال من العبد لمولاه متصل بعضه ببعض ؛ فلا يقطع لشدة تعلق بعضه ببعض . والجائزة : (الحمد لله) و(العالمين) و(الرحيم) و(نعبد) و(المستقيم) و(أنعمت عليهم)؛ لكونه رأس آية ، وإنما جاز الوقف عليها على وجه التسامح ولا ينبغي الوقف على (عليهم) الأخير سواء نصب (غير) بدلاً أو نعتاً أو حالاً أو على الاستثناء . والثلاثة عشر التي يقبح الوقف عليها والابتداء بما بعدها : (الحمد) و(رب) و(يوم) و(إياك) فيهما و (اهدنا) و(الصراط) و(الذين) و(غير) و(المغضوب) و(عليهم) الثاني، ولا شك أنَّ الواقف على تلك الوقوف أحق أن يوسم بالجهل كما لا يخفى وبيان قبحها يطول"[2].

---

[1] انظر: منار الهدى 90 : 91

[2] انظر: منار الهدى 70 : 72

ومن خلال مفاهيم الوقوف يبدو لنا أن ثمة معيارين لتحديد كل وقف: معيارا دلاليا؛ ومعيارا نحويا؛ فحيثما استقلّ المعنى العام والتركيب النحوي عما بعده كان **الوقف تاما** ، وحيثما استقل التركيب والمعنى الجزئي مع ارتباطه بالمعنى العام كان **الوقف كافيا**، وحيثما تمّ التركيب وأفاد معنىً مع ارتباط ما بعده به نحويا ودلاليا كان **الوقف حسنا**، وإذا ارتبط ما بعد الوقف بما قبله نحويا وتناقض المعنى نتيجة الوقف مع المعنى المترتب على الوصل كان **الوقف قبيحا**.

ويضيف الأشموني أن الارتباط الضميري بين ما قبل الوقف وما بعده لا يحُول دون استقلالية التركيب الذي يعدّ الوقف عليه تاما أو كافيا؛ إذ يقول: "وعَود الضمير على ما قبل الوقف لا يمنع من الوقف، لأن جنس التام والكافي جميعه كذلك"[1].

لكن يبقى تساؤل غير واضحة إجابته في الكلام السابق : ماذا يعني الأشموني بالتركيب؟ هل هو التركيب الإسنادي بدون توسيعاته؟ أو تدخل العناصر التوسيعية كالنعت والبدل والعطف والحال والمستثنى وشبه الجملة، وغير ذلك من مفردات وجمل في إطار مفهوم التركيب؟ وهل ثمة معايير أخرى لتحديد الوقوف؟

---

[1] انظر: المرجع السابق 31 وفي رأيه هذا نظر؛ لأن الضمير ثلاثة أنواع: ضمير المتكلّم وضمير المخاطب وضمير الغائب، فإذا كان الثالث فهو لا يفيد بدون عائد يعود عليه متقدم رتبة أو لفظا. فكيف يقول بأن عود الضمير لا يمنع من الوقف؛ والابتداء به مستقلا غير مفيد؟! وقد أدرك السجاوندي ذلك؛ ففي حديثه عن الوقف المرخّص ضرورة يقول: هو ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يُرخَّص ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، كالوقف على (وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) والابتداء بـ(وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) البقرة 22؛ فقوله (وأنزل) لا يستغني عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلى الصريح المذكور قبله، غير أنه جملة مفهومة لكون الضمير مستكنا، وإن كان لا يبرز إلى النطق". انظر: علل الوقوف 131/1 ومع ذلك فنحن نسلّم مع الأشموني برأيه حتى لا نفسد عليه تطبيقاته لمفاهيم الوقوف في كثير من آيات القرآن.

ولعلنا نجد إجابة في تحليله لـ(فاتحة الكتاب)، فبإعادة قراءة نصه السابق، نجد أن الوقوف الأربعة التامة هي وقوف على تراكيبَ موسّعةٍ مفيدةٍ معانيَ تامةً مستقلةً عما بعدها، وأن الوقف على (الحمد لله) وقف حسن؛ لأنه تركيب إسنادي مؤدٍّ معنىً مفيداً على الرغم من أن (ربّ والرحمن ومالك) صفات (لله)، وأن الوقف على (الحمد وربّ وغير) قبيح؛ لأنها كلمات لا تمثل تركيبا نحويا مفيدا، وأن الوقف على (اهدنا) قبيح على الرغم من أنه تركيب نحوي موسّع بالمفعول؛ لأنه أفاد معنىً غير المعنى المراد من قوله (اهدنا الصراط المستقيم).

ومن هنا يتبين للباحث أن مفهوم (اللفظ) عند الأشموني هو التركيب النحوي الذي يقتضيه سياق النص؛ سواء أكان تركيبا إسناديا فحسب أم تركيبا موسّعا، فإذا أفاد التركيب الإسنادي بدون توسيعاته المعنى المراد حسُن الوقف عليه، وإن لم يفد فغيرُ جائز الوقفُ عليه.

وبإعادة قراءة النماذج السابقة في ضوء هذه المفاهيم والمعايير للوقوف القرآنية نستطيع أن نضيف الآتي:

. يعدّ الوقف تاماً إذا كان ما بعد الوقف يمثل جملة مستأنفة غير مرتبطة نحويا ودلاليا بما قبل الوقف، كما في النماذج: (ريب2) و(للمتقين2) و(ينفقون3) و(الفاسقين26).

. يعدّ الوقف كافيا إذا كان ما بعد الوقف مشتملا على ضمير ذي صلة بما قبل الوقف، كما في الوقف على (لا ريب 2)، أو إذا احتاج ما بعده إلى ضمير مقدّر يُفهَم مما قبل الوقف، كما في الوقف على (فيه 2) و(ينفقون3)، أو إذا كان ما بعده مستأنفا نحويا مرتبطا دلاليا بما قبل الوقف كما في الوقف على (ذهب الله بنورهم17) و(عند ربهم62).

. يعدّ الوقف حسنا إذا كان ما بعد الوقف منصوبا بفعل محذوف يقدّر في ضوء ما قبل الوقف مع الارتباط الدلالي بينهما، كما في الوقف على: (للمتقين 2) و(الفاسقين26).

. يعدّ الوقف قبيحا إذا فصل بين (العامل والمعمول) أو بين (المبتدأ والخبر) أو بين (الصفة والموصوف) أو بين (البدل والمبدل منه) أو بين (المعطوف والمعطوف عليه) أو بين (الحال وصاحبها) أو بين (المستثنى المتصل والمستثنى منه)؛ لأنهما كالشيء الواحد، كما في نماذج الوقف على (لا ريب فيه2) و(هدى للمقين 2) و(هم يوقنون 4) و(بمؤمنين 8) و(الذي خلقكم 21) و(السماء بناء 22) و(الفاسقين 26) و(اهبطوا 36) و(عند ربهم 62) و(لكن الشياطين كفروا 102) و(كفارا 109) و(حُجّة 150) و(الصابرين155) و(حسرات عليهم167).

. نجح الأشموني في تطبيق تلك المعايير والضوابط النحوية والدلالية على عدد كبير من آيات القرآن، غير أنه لم يوفق في تطبيقها على كل الآيات؛ إذ هناك عدد من الوقوف لا تتفق وتلك المعايير، بل إنه وقع في تناقض مع نفسه حينما خالف تلك المعايير، وخلطت عليه مفاهيم الوقوف، ومن نماذج ذلك :

. الوقف على (الخاشعين 45)، حيث اعتبره تاما إن نُصِب ما بعده بفعل مقدر ذي علاقة دلالية بما قبله، ووفقا لمعاييره يعد هذا الوقف حسنا، كما اعتبر الوقف على (بئسما اشتروا به أنفسهم 90) تاما إذا كان ما بعده خبرا لمبتدأ محذوف ذي علاقة دلالية بما قبل الوقف، ووفقا لمعاييره فإن هذا الوقف (كاف)، كما اعتبر الوقف على (والمؤمنون284) تاما على أن ما بعده مبتدأ وخبر، وأنا أزعم أن ثمة ارتباطا دلاليا بين ما بعد الوقف وما قبل الوقف، فـ(كل) يعود على ما قبله وهو (المؤمنون).

. الوقف على (الصابرين 155)؛ اعتبره كافياً إن نُصِب ما بعده بفعل مقدّر، ووفقا لمعاييره فإن هذا الوقف (حسن) كما سلف مثله.

. الوقف على (الحمد لله) من آية الفاتحة، اعتبره حسناً؛ على أنه تركيب إسنادي مفيد، ووفقا لمعاييره فإن هذا الوقف ينبغي أن يكون قبيحا؛ لأنه فصل بين الصفة والموصوف، فـ(رب العالمين) صفة (لله)، كما اعتبر الوقف على (الذين من قبلكم21) وعلى (السماء بناء 22) وعلى (اهبطوا 36) و(على (الموتى 73) وعلى (الشياطين كفروا102) وعلى (أتموا الحج 196) وعلى (عرضة لأيمانكم 224) وقفاً حسناً على

استئناف ما بعده، ووفقا لمعاييره ينبغي أن يكون الوقف كافيا؛ لاستئناف ما بعده نحويا مع ارتباطه الدلالي بما قبله.

. ومن مظاهر التناقض الواضحة في الوقف عند الأشموني الوقف على (هو) من قوله تعالى: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) البقرة 255 ومن قوله: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) آل عمران2؛ فبينما ذكر في الأولى أن الوقف على (هو) كاف إن رفع ما بعده مبتدأً وخبراً أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الحي أو جعل (الحي) مبتدأ وخبره (لا تأخذه)، ذكر في الثانية أن الوقف على (هو) تام إن رفع ما بعده على الابتداء خبره (نزل عليك)، أو رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف[1] .

. وفي ضوء تلك المعايير لا نتفق مع الأشموني في أن الوقف على (أمهاتكم) من قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ .. النساء23) وقف كاف؛ مبررا ذلك بأن ما بعده متعلق به من جهة المعنى فقط [2]. وأنا أتساءل : كيف يكون كافيا وما بعده معطوف على ما قبله، ولا يؤدي معنى تاما مستقلا، وبالتالي لا يحسن الابتداء به؟! لأن الارتباط بينهما في التركيب والدلالة، ووفقا لمعاييره النحوية والدلالية ينبغي أن يكون هذا الوقف قبيحا؛ لأنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

وأرى أن الوقف على المعطوف عليه أو الموصوف إذا أنتج تركيبا نحويا مفيدا فالوقف عليه حسن، على أن الابتداء يكون منه لا مما بعده؛ لأن الوقف الحسن هو ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، كما في آية الفاتحة (الحمد لله) وقد نصّ هو على ذلك، وينطبق الأمر على آية النساء، وليس في ذلك خروج على مفهوم الوقف الحسن عنده، وكونُ الأشموني يجعل الوقف على (أمهاتكم) كافياً ويجعل الوقف على الموصوف والمعطوف عليه قبيحاً يدفع الباحث إلى القول بأن مفاهيم الوقوف لم تكن واضحة لديه تمام الوضوح في بعض التطبيقات، وأن ثمة اضطرابا

---

[1] انظر: منار الهدى 140 ، 152

[2] انظر: منار الهدى 207

في التوجيه النحوي لبعض الوقوف، على الرغم من التحليلات النحوية الجيدة التي احتشد بها الكتاب، ومما يدعم هذا القول رفْضُه الوقفَ على قوله تعالى: (يا بنيّ لا تشرك) والابتداءَ بالقسم (بالله إن الشرك لظلم عظيم) لقمان13 معتبرا إياه وقفا غريبا؛ حيث قال: "وقد أغرب من وقف على قوله (لا تشرك)، وجعل (بالله) قسَما، وجوابُه (إنّ الشرك) .. ووجه غرابته أنهم قالوا: إن الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذُكِرت الباء أُتِي بالفعل"، وقال أيضا: "إن باء القسم لا يحذف معها الفعل، بل متى ذكرت الباء تعين الإتيان بالفعل؛ نحو (وأقسموا بالله) و(يحلفون بالله)، ولا تجد الباء مع حذف الفعل"[1]، والنحويون لم يمنعوا القسم بالباء مع حذف الفعل، بل نصوا على جوازه[2]، ومما استشهدوا به على ذلك قول الشاعر:

بالله ربِّك إن أتيت فقل له   هذا ابن هَرمةَ واقفا بالباب

إضافة إلى ما سبق فقد وقف الباحث على نوع آخر من التناقض وقع فيه الأشموني؛ حيث رفض إعرابا في موضع وأقرّه في موضع آخر، ففي قوله تعالى:

---

[1] انظر: منار الهدى 50 ، 606 وقد ذكرنا سالفا أن رأي الأشموني هذا غير صحيح؛ فقد وردت الباء بدون الفعل في عدة مواضع قرآنية؛ نحو قوله تعالى: (قال فبما أغويتني لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم) الأعراف 16 وقوله تعالى: (رب بما أغويتني لأزيننّ لهم في الأرض) الحجر 39 وقوله تعالى: (قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين) ص 82 وقد ذكر الأخفش وأبوحيان والألوسي أن الباء فيها للقسم. انظر: معاني القرآن 234 والبحر المحيط 274/4، 410/7 وروح المعاني 392/14 ، 115/21

[2] انظر: المبرد: المقتضب 317/2 والمالقي: رصف المباني 224 والجَندي: الإقليد شرح المفصل 1873/4 وابن هشام: مغني اللبيب 33/2 وقال ابن الوراق (علل النحو 298): "إن الباء أصل حروف القسم؛ لأن المقسم به معلق بفعل محذوف، وذلك أن قولك: بالله لأفعلن معناه أحلف بالله، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معه إلا الباء". وقال السيوطي (الإتقان 49/4): "والقسم لما كان يكثر في الكلام اختُصر، فصار فعل القسم يحذف، ويكتفى بالباء، ثم عُوّض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة والتاء في اسم الله تعالى".

(هدىً للمتقين 2) ذكر أن الوقف على (المتقين) تام إن رفعت (الذين) بالابتداء وفي خبره قولان أحدهما (أولئك) الأولى والثاني (أولئك) الثانية، والواو زائدة، وهذان القولان منكران؛ لأنَّ (والذين يؤمنون) يمنع كون (أولئك) الأولى خبراً ووجود الواو يمنع كون (أولئك) الثانية خبراً أيضاً ، والأولى تقديره محذوفاً أي هم المذكورون . وفي قوله تعالى: (يوقنون 4) ذكر أن الوقف عليها تام إن جُعل (أولئك) مبتدأ خبره (على هدى)، وليس بوقف إن جُعل (الذين يؤمنون بالغيب) مبتدأ خبره (أولئك على هدى) ؛ لفصله بين المبتدأ والخبر. فما منعه أولا أقرّه ثانيا!!

. تبين للباحث من خلال قراءة (منار الهدى)، وكما هو واضح في النماذج أن الأشموني لم يستمر في ذكر مصطلح (الوقف القبيح) في كل موضع من مواضعه في القرآن، وإنما استعاض عنه كثيرا بعبارتي (ليس بوقف) و (لا يوقف)، بل إن مصطلح (الوقف القبيح) لم يرد إلا في مواضع قليلة معدودة كما في (الفاتحة).

ومن المؤكد أن مصطلح (الوقف القبيح) عند الأشموني يرادف عبارة (ليس بوقف) وعبارة (لا يوقف)، والدليل تعليقه على قوله تعالى (وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموتُ قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفّار أولئك أعتدنا لهم عذابا أليماً. النساء 18)؛ إذ يقول: "ولا وقف من قوله (وليست التوبة) إلى (أليما)، فلا يوقف على (السيئات) ولا على (الموت) ولا على (إني تبت الآن)؛ لأنَّ قوله (ولا الذين يموتون) عطف على (وليست)، والوقف على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح؛ فكأنه قال : (وليست التوبة للذين يعملون السيئات) الذين هذه صفتهم (ولا الذين يموتون وهم كفار)؛ فالذين مجرور المحل عطفاً على الذين يعملون أي ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، فسوّى بين من مات كافراً وبين من لم يتب إلاّ عند معاينة الموت في عدم قبول توبتهما.."[1].

---

[1] انظر: منار الهدى 207

ومن المواضع التي أشار فيها الأشموني إلى مصطلح (الوقف القبيح) تعليقه على قوله تعالى: (نار الله الموقدة. التي تطلع على الأفئدة)؛ إذ قال: "الوقف على (الموقدة) قبيح؛ لأنَّ ما بعده صفة والصفة والموصوف كالشيء الواحد[1]".

. أدرك الأشموني أن ثمة ربطا إيجابيا بين النحو والمعنى، فكلاهما مفسّر للآخر ومفيد منه، ومن ثم فالعلاقة بينهما وطيدة، وقد أفاد الأشموني من ذلك في تحليله وتعليله للوقوف القرآنية، ونذكر هنا تعليقه على قوله تعالى: (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا يُنصرون) آل عمران 111؛ حيث قال: إن "الوقف على (الأدبار) كاف؛ لأن (لا ينصرون) مستأنف لرفع الفعل بالنون التي هي علامة رفعه، فهو منقطع عما قبله؛ لأن ما قبله مجزوم؛ لأنه ليس مترتبا على الشرط، بل التولية مترتبة على المقاتلة، فإذا وجد القتال وجدت التولية، والنصر منفي عنهم أبدا؛ سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا؛ لأن مانع النصر هو الكفر، فإذا وجد الكفر منع صاحبه النصر، فهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء"[2].

---

[1] انظر: منار الهدى 863 والآية رقم 6 من سورة الهمزة

[2] انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا 183

خاتمـة

كانت السطور السالفة هي آخر ما سطره الباحث في بحثه هذا، والذي وُزِّع على ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة مشفوعة بهذه الخاتمة متلوة بثبت لمراجع البحث.

في المقدمة كشف الباحث عن سبب دراسة الموضوع ومدى أهميته في حقل الدراسات اللغوية القرآنية.

وفي المبحث الأول تحدث عن العلاقة بين النحو والمعنى، وقد خلص من خلاله إلى أن الإعراب مرادف النحو، وأن الغاية منه فهم المعنى الدلالي، وأن تفسير المعنى مقدَّم على تقدير الإعراب إذا تعارضا، وأن النحو لا يبلغ أثره ولا يؤتي ثماره إلا بضم "*علم المعاني* " إليه ومزجه به؛ ليكون علما جديرا بالإبانة عن المعاني الدلالية للمفردات والجمل في إطار النص وفق منهج مطرد قائم على ربط المبنى بالمعنى، كما هدف منه أصحابُه الأوائل. وأن هذه العلاقة الوطيدة بين النحو والمعنى أدركها صاحبنا الأشموني، وحاول الالتزام بها في تحليله وتعليله للوقوف، وقد بينا ذلك في موضعه.

وفي المبحث الثاني تناول الباحث الوقف القرآني مفهومه وأنواعه عند العلماء ومنهم الأشموني، وانتهى منه إلى أنّ ثمة أنواعا من الوقوف اتفق عليها جلّ العلماء مصطلحا ومفهوما، وهذه الأنواع هي: الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن والوقف القبيح؛ ولذا كانت موضع الدراسة التطبيقية.

وتبين للباحث أن ***الوقف اللازم*** الذي انفرد به السجاوندي من أهم أنواع الوقف، وكان ينبغي أن ينص عليه سائر العلماء، غير أنهم استغنوا عنه ب***الوقف التام***، لكن ثمة فرقا دقيقا بينهما؛ فإن الوصل في موضع الوقف التام لا يفسد المعنى في بعض الآيات، في حين أنه يفسده في موضع الوقف اللازم؛ ومن هنا كان ينبغي على العلماء أن ينصوا على هذا الوقف اللازم، كما كان ينبغي عليهم أن ينصوا على

الوقف الممنوع ، وأعتقد أنهم استغنوا عنه بالوقف القبيح؛ فمن القبيح ما هو أقبح، والوقف الأقبح هو الوقف الممنوع، لكن الإشارة إليه بالمصطلح أفضل.

وباقي أنواع الوقوف لم يُجمِع العلماء عليها اصطلاحا ومفهوما كالوقف الصالح والوقف المفهوم، فبينما يمثل كل منها قسما مستقلا عند بعض العلماء يرادف نوعا آخر من الوقف كالكافي أو الحسن عند بعضهم، في حين أنه لم يرد عند آخرين.

كما تبين له أن بعض الوقوف توقيفية، كالوقف على رأس الآية والوقف على تمام المعنى، وبقية الوقوف اجتهادية من العلماء، وأن إطلاق المصطلح على الوقف هو اجتهاد من العلماء، سواء أكان الوقف اجتهاديا أم توقيفيا.

وفي المبحث الثالث قام الباحث بتحليل الوقوف في جملة من الآيات من سورة البقرة اختارها بعناية؛ لتمثل جميع آيات البقرة، مع الوضع في الاعتبار أن سورة البقرة هي أكبر سور القرآن؛ ومن ثم فهي شاملة لجميع أنواع الوقوف في كل القرآن؛ حتى يمكننا الحكم على تحليل الأشموني للوقوف في القرآن كله من خلال النماذج المختارة المثبتة في متن البحث.

وبعد عرض النماذج وتحليلها تبين للباحث أن ثمة معيارين لتحديد كل وقف: معيارا دلاليا؛ ومعيارا نحويا؛ فحيثما استقل التركيب والمعنى العام كان **الوقف تاما** ؛ ولذا يحسن الوقف ويحسن الابتداء بما بعده لتمامه المطلق. وإذا استقل ما بعد الوقف عما قبله في التركيب والمعنى الجزئي كان **الوقف كافيا**، ويحسن الابتداء بما بعده كما يحسن الوقف عليه. وإن صلح الوقف على موضعٍ ما لإفادة معنى يحسن السكوت عليه، ولم يجز الابتداء بما بعده لارتباطه به في تركيب والمعنى كان **الوقف حسنا** . وإذا كان الوقف على موضعٍ ما يخلّ بالمعنى والتركيب إخلالا يصل أحيانا إلى التناقض والمعنى المقتضى حال الوصل كان **الوقف قبيحا**.

وتبين للباحث أن الأشموني لم يذكر مصطلح (**الوقف القبيح**) إلا في مواضع قليلة معدودة من القرآن، وفي غالبية المواضع المماثلة استخدم عبارة (**ليس بوقف**) وعبارة (**لا يوقف**)، ومؤكد أن مصطلح (الوقف القبيح) يرادف عنده هاتين العبارتين.

كما تبين للباحث أن مفهوم (**اللفظ**) عند الأشموني هو التركيب النحوي الذي يقتضيه سياق النص؛ سواء أكان تركيبا إسناديا فحسب أم تركيبا موسّعا بالعناصر التوسيعية للجملة، فإذا أفاد التركيب الإسنادي بدون توسيعاته المعنى المراد حسُن الوقف عليه، وإن لم يفد فغير جائز الوقف عليه.

وقد نجح الأشموني في تطبيق المعايير النحوية والدلالية التي أرساها في كتابه على آيات كثيرة من القرآن، لكنه لم يوفق في تطبيقها على كل القرآن؛ إذ هناك عدد من الوقوف لا تتفق وتلك المعايير، بل إنه تناقض مع نفسه حينما خالف تلك المعايير؛ نتيجة أن مفاهيم الوقوف اختلطت عليه، بالإضافة إلى أنه وقع في اضطراب نحوي أثناء تعليله لبعض الوقوف، فما ينفيه في موضع يثبته في موضع آخر، على الرغم من قدراته النحوية الفائقة وإدراكه للعلاقة الإيجابية بين النحو والمعنى، وقد لمسنا ذلك في تحليله لكثير من الوقوف، وقد بيناه في موضعه.

أخيرا يجدر القول بأن علماء الوقف والابتداء ذكروا أن الوقف فصلا بين (المضاف والمضاف إليه) وبين (المبتدأ والخبر) وبين (الصفة والموصوف) وبين (البدل والمبدل منه) وبين (الحال وصاحبها) وبين (شبه الجملة والمتعلق به) وبين (الشرط والجزاء) هو وقف قبيح، لا يجوز للقارئ فعله إلا مضطرا لانقطاع نفسه مثلا، في حين أنهم حسّنوا الوقف على رأس الآية؛ لأنه سنة.

والمتصفح لآيات القرآن يجد أن الوقف على رأس الآية في مواضع كثيرة يفصل بين المبتدأ والخبر، كما في قوله تعالى: (إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون ... أولئك يسارعون في الخيرات. الحج 61:57)، وبين الصفة والموصوف، كما في قوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم)، وبين البدل والمبدل منه، كما في: (اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم)، وبين الحال وصاحبها، كما في قوله تعالى: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا. قيما لينذر.. الكهف 2:1)، وبين شبه الجملة والمتعلق به، كما في قوله تعالى: (لعلكم تتفكرون. في الدنيا والآخرة. البقرة 220:219)، وبين الشرط والجزاء كما في قوله تعالى: (إن تر أنا

أقل منك مالا وولدا. فعسى ربي أن يؤتيني .. الكهف40:39)، بينما لم يفصل رأس الآية بين (المضاف والمضاف إليه) في أي موضع من القرآن.

ومن ثم أتساءل: لِمَ لم يأخذ العلماء بمبدأ القياس . وهو أصل من أصول الفقه والنحو . في تجويز الوقف على كل موضع مماثل للوقف على رؤوس الآيات؟ فعل ذلك يعدّ تيسيرا على القراء.

مراجع البحث

. الأشموني (أحمد): منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002 **(مصدر الدراسة)**

. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة 1959

. الأخفش : معاني القرآن ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002

. الأشموني (علي) : شرح الألفية بحاشية الصبان. ط.أولى . بيروت 1997

. الألوسي: روح المعاني. ت: محمد الأمد. ط1 دار إحياء التراث العربي 1999

. الأنباري (أبوبركات): أسرار العربية ت: محمد البيطار. المجمع العلمي بدمشق

ـــ : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. ط ثانية بيروت 1971

ـــ : الإنصاف في مسائل الخلاف. ط رابعة القاهرة 1961

. الأنباري (أبوبكر): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله. تحقيق: محيي الدين رمضان. ط/دمشق 1971

. الأنصاري (زكريا): المقصد تلخيص المرشد. ط/حاشية منار الهدى للأشموني.

. الأهدلي (أحمد شميلة): البرهان في إعراب آيات القرآن. ط. أولى المكتبة العصرية . بيروت 2001

. البناء الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. ط/أولى دار الكتب العلمية . بيروت 1998

. د.تمام حسان: الأصول دراسة أبستمولوجية. ط. الهيئة العامة للكتاب 1982

ـــ : اللغة العربية معناها ومبناها ط.دار الثقافة. الدار البيضاء.

. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. ت: زكريا عميرات. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998

. جمال القرش : أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء. ط.أولى الدمام 1424

. الجَندي (تاج الدين أحمد بن عمر): الإقليد شرح المفصل. تحقيق: د.محمود أحمد الدراويش. ط/أولى الرياض 2002

. ابن جني : الخصائص. ت: محمد علي النجار ط.المكتبة العلمية.

ــ: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. ت: د.عبدالحليم النجار وآخرون. ط.المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة.

. أبو حيان : البحر المحيط. ط. الثانية . القاهرة 1992

. ابن الخباز: توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني. ت:د.فايز دياب. ط.أولى دار السلام القاهرة 2002

. الداني (أبو عمرو): المكتفى في الوقف والابتدا. ت: د.يوسف المرعشلي. ط.أولى . مؤسسة الرسالة . بيروت 1984

. الدسوقي : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام. ط/ بيروت 2000

. الزركشي: البرهان في علوم القرآن. ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. ط.أولى دار إحياء الكتب العربية 1957

. الزركلي (خير الدين): الأعلام قاموس تراجم. ط/ سادسة بيروت 1984

. الزمخشري: الكشاف (رجعت إليه عبر الشبكة العالمية . الإنترنت)

. السجاوندي : علل الوقوف. ت: د.محمد العيدي. ط.أولى الرياض 1994

. سليم بابا عمر : اللسانيات العامة الميسرة علم التراكيب . ط الجزائر 1990

. سيبويه : الكتاب. ت: عبدالسلام هارون ط.القاهرة 1966

. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. محمد أبو الفضل إبراهيم ط. المكتبة العصرية بيروت 1987

ــ الأشباه والنظائر في النحو. ط. أولى دار الكتب العلمية بيروت 1984

. ابن الطحان (أبو الأصبغ الأندلس): نظام الأداء في الوقف والابتداء. ت: د.علي حسين البواب. ط.مكتبة المعارف . الرياض 1985

. عبد القاهر: دلائل الإعجاز. ت: محمد رشيد رضا ط بيروت 1978

ــ المقتصد في شرح الإيضاح. ت: كاظم المرجان. ط.بغداد 1982

. ابن عصفور: المقرّب ومعه مثل المقرّب. ت: عادل عبدالموجود وعلي معوض. ط. أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998

. العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ط.أولى 2000

ــ اللباب في علل البناء والإعراب. ط أولى دمشق 1995

. د.علاء الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي. ط. المنيا 2004

. د.علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب. ط.أولى بيروت 2003

. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين. ط/أولى مؤسسة الرسالة بيروت 1993

. ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة. ط.المؤيد القاهرة 1910

. الفراء : معاني القرآن. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002

. ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ت: السيد أحمد صقر ط2دار إحياء الكتب العربية

. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (تمت الاستعانة به عبر شبكة الإنترنت)

. المالقي: رصف المباني. ت: أحمد الخراط ط/ ثالثة بيروت 2002

. المبرد : المقتضب. ت: الشيخ عبدالخالق عضيمة. ط القاهرة 1994

. د.محمد حماسة عبداللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ط.دار الفكر العربي. القاهرة.

. د.محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي. ط.جامعة تشرين اللازقية 1979

. د.محمد طاهر الحمصي: من نحو المباني إلى نحو المعاني ط1 دمشق 2003

. ابن مضاء : الرد على النحاة. ت: د.شوقي ضيف. ط.أولى القاهرة 1947

. النحاس (أبو جعفر): إعراب القرآن. ت: زهير غازي. ط3 عالم الكتب 1988

ــــ : القطع والائتناف. ت: أحمد المزيدي . ط.أولى . دار الكتب العلمية . بيروت 2002

ــــ : معاني القرآن. تحقيق د.يحي مراد ط/ القاهرة 2004

. ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المكتبة العصرية بيروت 2002

ـ المسائل السفرية في النحو. ت: حاتم الضامن. ط.أولى بيروت 1983

ـ مغني اللبيب ت: الفاخوري ط.أولى بيروت دار الجيل 1990

. ابن الوراق: علل النحو. تحقيق: محمود نصار. ط. أولى بيروت 2002

. ابن يعيش: شرح المفصل. ط.القاهرة 1930 . 1931

. يوسف سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة. ط/ مكتبة الثقافة الدينية

- George Mounin : La linguistique . Paris 1971
Dictionnaire de la linguistique. Paris 1974

فهرس الموضوعات

مقدمـة 1
تمهيـد.. 4
المبحث الأول..................................... 9
العلاقة بين النحو والمعنى................................ 9
الوقف القرآني : مفهومه وأنواعه.............................. 23
المبحث الثالث..................................... 41
الوقوف في سورة البقرة................................ 41
خاتمـة.. 72
مراجع البحث..................................... 76
فهرس الموضوعات.................................. 80